جامعة محمد بوضياف – المسيلة –

كلية الحقـوق و العلوم السياسيـــة

قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في ميدان الحقوق والعلوم السياسية

شعبة: العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية

الرقـــم:.....

تأثير اقتصاديــات الدول الكبـــرى على الأمن البيئي العالمـي

إعداد الطالبة:

مرزوق إشراق

إشراف الأستاذ:

الدكتور فلاك نور الدين

أعضاء اللجنة المناقشة:

(الرتبة العلمية) إسم ولقب الأستاذ	الصفة
الدكتور بوعيسي حسام الدين	رئيسا
الدكتور فلاك نور الدين	مشرفا ومقررا
الدكتور طيايبة ساعد	مناقشا

السنة الجامعية: 1441-1442هـ/2019-2020 م

بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــــــداء

أهدي هذا العمل إلى أسرتي الكريمة التي كانت سند لي طيلة فترة الدراسة و إنجاز هذا العمل كما أهديه إلى روح أخي الطيبة: **" خليل "** رحمة الله عليه ألف رحمة و إلى كل من قدم لي يد المساعدة لإتمام المذكرة و لو بكلمة طيبة.

الشكـــــر

الحمد لله الذي ألهمنا ووهبنا الصبر و حسن التدبير، نشكر الله على توفيقه لإتمام بحثنا هذا، و أتقدم بأسمى عبارات الشكر و الامتنان و الاحترام و التقدير إلى الأستاذ الكريم: " فلاك نورالدين" الذي قدم لي كل السند و يد العون و وقوفه معي في كل مراحل إنجاز البحث، كما أشكر لجنة المناقشة، و أتقدم بالشكر أيضا لجميع أساتذة القسم و زملاء الدراسة.

الخطـــة:

مقدمة

الفصل الأول: أهم الركائز التي تقوم عليها اقتصاديات الدول الكبرى و دول الجنوب.

- ✓ **المبحث الأول:** البنية الاقتصادية للدول الكبرى.
  - **المطلب الأول:** أهم المصادر التي تركز عليها دول الشمال في اقتصادها.
  - **المطلب الثاني:** استراتيجية الدول الكبرى في السيطرة على مناطق النفوذ.
- ✓ **المبحث الثاني:** البنية الاقتصادية لدول الجنوب.
  - **المطلب الأول:** المنتجات التي تعتمد عليها الدول الضعيفة في الضغط على الدول الكبرى.
  - **المطلب الثاني:** أهمية الأمن الطاقوي من وجهة نظر الدول المنتجة.

الفصل الثاني: التلوث البيئي و أثره على الأمن البشري و العالمي.

- ✓ **المبحث الأول:** أسباب و مظاهر التلوث البيئي.
  - **المطلب الأول:** أسباب التلوث البيئي.
  - **المطلب الثاني:** أنواع التلوث البيئي.
- ✓ **المبحث الثاني:** الجهود الدولية في الحفاظ على الأمن البيئي العالمي.
  - **المطلب الأول:** الاتفاقيات الدولية السابقة و الحديثة للحفاظ على الأمن البيئي العالمي.
  - **المطلب الثاني:** أثر البيئة على الأمن الدولي والصراع بين الشمال و الجنوب.

الفصل الثالث: استراتيجيات دول الشمال و الجنوب في مواجهة التلوث البيئي و أهم الحلول و البدائل المقترحة للحفاظ على الأمن البيئي العالمي.

- ✓ **المبحث الأول:** استراتيجيات دول الشمال و الجنوب في مواجهة التلوث البيئي.
  - **المطلب الأول:** التزامات الدول إزاء البيئة الدولية.
  - **المطلب الثاني:** استراتيجيات التلوث البيئي.
- ✓ **المبحث الثاني:** أهم الحلول و البدائل للحفاظ على الأمن البيئي العالمي.
  - **المطلب الأول:** أهم الحلول و البدائل للحفاظ على الأمن البيئي العالمي.
  - **المطلب الثاني:** الاقتصاد الأخضر كأهم بديل للحفاظ على الأمن البيئي العالمي.

الخاتمة.

المقدمة

تمهيد:

إن موضوع التهديدات البيئية و تأثيرها على الأمن البيئي تزداد أهمية خاصة من التزايد المفرط لتلك التهديدات التي تؤثر على الإنسانية بشكل مستمر ومتصاعد مما استوجب وضع الاستراتيجيات الملائمة لتحقيق رشادة بيئية عالمية تضمن أمنا إنسانيا وبيئيا بكل أبعاده ومضامينه هذا الأخير أصبح الآن و أكثر من أي وقت مضى يؤرق بال المجتمع الدولي سواء دول الشمال أو دول الجنوب على حد سواء أو تلك المؤسسات و المنظمات التي تعني بالحفاظ على البيئة محليا أو دوليا كذلك نال هذا الموضوع الاهتمام البالغ و الكبير من طرف الأوساط الأكاديمية المهتمة بالدراسات البيئية و التي برزت أهميتها كحقل مركزي في العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة.

إن الحاجة المفرطة و المتزايدة للطاقة الأحفورية بالنسبة لاقتصاديات الدول الصناعية أصبحت تتسبب في الكثير من المتاعب البيئية و الانبعاثات الغازية التي أثقلت طبقة الأوزون و الكوكب عموما مما أفرز ظهور ما يعرف بعقلاء التصنيع في دول الشمال و هي المجموعات التي تتشكل في هيئات تدعوا إلى مزيد من ترشيد الاستخدامات الطاقوية و الحفاظ على البيئة و الكوكب ، و ضرورة الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر و قد نجحت هذه الفئة إلى حد ما إلى جلب الدول نحو طاولة المفاوضات من أجل تحقيق تلك الغايات و قد استجابت العديد من الدول لتلك المطالب الموضوعية بما في ذلك دول الجنوب و التي تعتبر في الغالب غير صناعية ، إذا ما قورنت بدول الشمال الصناعية بامتياز .

و ما أثار حفيظة تلك الدول الجنوب هو كونها ليست المتسبب الرئيسي في تلك التهديدات البيئية ، بل بالعكس من ذلك فهي الأكثر تضررا من تلك النفايات الصناعية الكبرى و مساوئها إضافة إلى ذلك أن هذا الأمر يجعلها غير قادرة على تحمل نفس الأعباء المالية و الاقتصادية و السياسية مع تلك الدول الصناعية، مما استوجب الضغط على الدول الأكثر استهلاكا للطاقة الملوثة و هي الدول الصناعية الكبرى، يضاف إليها تلك اللوبيات الصناعية المختلفة بهدف بذل المزيد من الجهود و توفير الأموال اللازمة لتقليص الاستهلاك المفرط لتلك الطاقة و بالتالي الحد من تلك الانبعاثات الغازية التي تهدد البيئة و الإنسان على حد سواء.

أولا/ أهداف الدراسة:

يكمن الهدف من دراسة موضوع تأثير اقتصاديات الدول الكبرى على الأمن البيئي العالمي فيما يلي:

- التعرف على أهم الموارد التي ترتكز عليها اقتصاديات كل من دول الشمال و الجنوب و دور اللاتكافؤ الاقتصادي بينهما في التأثير على الأمن البيئي العالمي.
- التعرف على ماهية التهديدات البيئية من خلال تسليط الضوء على المشاكل البيئية كالتغير في المناخ و ثقب الأوزون...إلخ وأهم المؤتمرات التي عقدت للحفاظ على الأمن البيئي العالمي و أثر التلوث البيئي على الأمن الدولي.
- ابراز أهم الحلول للحد من التلوث و التهديدات البيئية.

ثانيا/ أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في ما يلي:

أ- أهمية علمية:

- إثراء المكتبة الجامعية.

ب- أهمية عملية:

- كثرت الدراسات و النقاشات التي تناولت موضوع التلوث البيئي و تداعياته السلبية المتنامية مع مرور الوقت و التي أصبحت محل اهتمام العديد من الدول و المنظمات و محاولة التخفيف من آثاره التي تمس الأمن بمختلف أبعاده خاصة على الصعيد العالمي.

ثالثا/ دواعي اختيار الموضوع:

أ- دواعي موضوعية: تكمن في :

- الكشف عن المتسبب الرئيسي في زيادة تدهور الأمن البيئي العالمي.

- توضيح أهم الاستراتيجيات التي انتهجتها دول الشمال – الجنوب في مواجهة التحديات البيئية العالمية لا سيما في ظل اللا تكافؤ الاقتصادي بينهما.
- كون موضوع انعدام الأمن البيئي ينطوي على خطورة بالغة على المجتمع بأسره لأن أضراره لا تكتفي بالأجيال الحاضرة، بل تتعداها إلى أجيال المستقبل، الأمر الذي يستدعي دراسته و البحث فيه بعمق.
- قصد زيادة التوعية بالقضايا البيئية و وضع حلول و استراتيجيات كفيلة بضمان أمن بيئي عالمي مستقر.

ب- دواعي ذاتية: تتمثل في :

- الرغبة الشخصية في دراسة موضوع تأثير اقتصاديات الدول الكبرى على الأمن البيئي العالمي باعتبار أن موضوع الأمن البيئي يندرج ضمن الدراسات الأمنية و التي بدورها تعتبر حقل من حقول العلاقات الدولية.
- إطلاعي على بعض المظاهر البيئية السلبية في الواقع اليومي(عدم التحكم في النفايات الصلبة، استغلال الموارد الطبيعية الخام و الطاقة الاحفورية في التصنيع) هي التي أسهمت بالنسبة لي في بلورة اهتمامي في دراسة هذا الموضوع من شأنها الحد من الآثار السلبية لهذه الظاهرة.

رابعا/ إشكالية الدراسة:

أ- المشكلة البحثية:

في ظل تنامي أخطار التهديدات البيئية و تباين انعكاساتها السلبية على الأمن البيئي العالمي، إذ أصبحت آثارها تتعدى حدود الدول و أصبحت محل اهتمام العديد من المفكرين و السياسيين و تكريس مختلف الجهود الدولية من أجل التصدي لها. نطرح الإشكالية التالية: كيف يمكن أن ينعكس اللاتكافؤ الاقتصادي بين دول الشمال و الجنوب على عرقلة و تأخير مسار المفاوضات البيئية الدولية، و بالتالي التأثير على مسار تحقيق الأمن البيئي العالمي؟

ب- التساؤلات الفرعية:

تندرج تحت هذه الإشكالية تساؤلات فرعية تمثلت في ما يلي:

- فيما تمثلت أهم نقاط اللاتكافؤ الاقتصادي بين دول الشمال و الجنوب؟
- ما هي انعكاسات التهديدات البيئية على الأمن البيئي العالمي؟
- كيف يمكن مواجهة التهديدات البيئية في ظل اللاتكافؤ الاقتصادي الدولي؟

خامسا/ حدود الدراسة:

أ- **الإطار المكاني:** شملت دراسة موضوع تأثير اقتصاديات الدول الكبرى على الأمن البيئي العالمي كل من دول الشمال و الجنوب و العالم ككل، باعتبار أن تأثير التهديدات البيئية لا تشمل دولة واحدة و إنما تتعداها لتشمل كل دول العالم.

ب-**الإطار الزماني:** تم التركيز في دراسة الموضوع على أهم سنة انعقد فيها مؤتمر باريس للمناخ سنة 2015 و الذي تميز بانسحاب أكبر دولة منه إلى غاية سنة 2019 مع التطرق إلى المؤتمرات بصفة مختصرة و التي جاءت للحد من آثار التلوث البيئي.

سادسا/ فرضيات الدراسة:

أ- الفرضية الرئيسية:

إن وجود الفوارق الاقتصادية بين دول الشمال المصنعة و دول الجنوب المستهلكة تجعل من تلك التهديدات البيئية المتسبب فيها هو الدول المصنعة من خلال استعمالها للطاقة الملوثة التي تترك آثار سلبية على البيئة و المناخ مما يهدد الأمن البيئي العالمي.

ب- الفرضيات الفرعية:

- المتسبب الرئيسي في تلك الانبعاثات الغازية و النفايات الصناعية الكبرى هي دول الشمال الصناعية.
- من أجل الحد من تلك التهديدات البيئية لا بد من ترشيد الاستخدامات الطاقوية من طرف الدول الأكثر تصنيعا في العالم.

- من أجل نجاح مسارات المفاوضات البيئية لا بد من وضع معايير منطقية و موضوعية في مسألة تقاسم الأعباء المالية و الاقتصادية بين دول الشمال و الجنوب.

سابعا/ الدراسات السابقة:

بعد إطلاعنا على المراجع المتعلقة بموضوع تأثير اقتصاديات الدول الكبرى على الأمن البيئي العالمي وجدنا :

01 – دراسة **لقحطان حارث عبد الله** تحت عنوان التنافس الدولي على النفط والغاز الطبيعي وأثره في العلاقات الدولية مجلة تكريت للعلوم السياسية العدد 01 كانون الأول 2014 ، وقد هدفت دراسته إلى تسليط الضوء على أهمية النفط والغاز الطبيعي في إدارة العلاقات بين دول الشمال والجنوب وكذا نسبة استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية ، ومدى اعتماد دول العالم المتقدمة أو المتخلفة على هذه الموارد في إنشاء وإنماء وتطوير اقتصادياتها والتنافس الدولي على هذه الموارد بالإضافة إلى تطرقه إلى أهم الاستراتيجيات التي اعتمدتها الدول في السيطرة على مناطق النفوذ ومصادر الطاقة ، وأهم المناطق التي تعتبر مصدر هذه الأخيرة وكذلك أثر استنزاف الموارد الخام والطاقة الأحفورية ، وما يترتب عليها من أثار سلبية على البيئة والعلاقات بين الدول .

02 – مذكرة ماستر **بورنان نور** تحت عنوان جهود الأمم المتحدة لتحقيق الأمن البيئي العالمي كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد بوضياف المسيلة 2019/2018 حيث تطرقت في دراستها إلى الوضع البيئي العالمي من خلال شرح أنواع التلوث البيئي بدراسة كل من البيئة الجوية والبحرية ، والبرية على حدى وذكر أهم الأسباب التي أدت إلى تلوث هذه البيئات ومن المتسبب الرئيسي فيه ، كما تناولت بالدراسة مسار الجهود الدولية في حماية البيئة انطلاقا من اتفاقية ستوكهولم إلى اتفاقية باريس للمناخ ، أهم النتائج التي توصلت إليها هذه المؤتمرات والاتفاقيات وأيضا فشل بعض هذه المؤتمرات بسبب تملص الدول الكبرى من تحمل مسؤوليتها اتجاه البيئة ، وأهم الانجازات والاقتراحات من أجل الحفاظ على الأمن البيئي العالمي .

ثامنا/ الإطار النظري:

في إطار النظريات المفسرة للأمن البيئي تناولنا كل من:

أ- النظرية الواقعية الجديدة:

تعد الواقعية الجديدة من المدارس التي حاولت تفسير السلوك الخارجي للدول انطلاقا من مجموعة من القوة الفوضى الدولية و هاجس الأمن، بعد الحرب الباردة توسع مفهوم الأمن بعد انهيار الاتحاد السوفياتي لجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى البحث عن المصادر الجديدة التي تهدد الأمن وهنا كرست مجموعة من البحوث للبحث عن التهديدات الجديدة، وجدت عناصر جديدة تهدد الأمن العالمي منها: الأمن الطاقوي و كذا التهديدات البيئية و هنا أكدت الباحثة RITA FLOYED أن هناك بحوثا تهتم بالتهديد المناخي يمكن أن تستمر و الأمن المناخي climat security باعتبار أن المناخ مرتبط بتهديدات بيئية أخرى.[1]

ففي الدراسات السابقة برزت المشاكل البيئية كمصدر تهديد للأمن العالمي و كون أنصار الواقعية الجديدة يعتبرون الأمن الهدف الأسمى و بالتالي لم يعد مفهوم الأمن مرتبط بالأمن العسكري فقط بل تمثل في بروز أبعاد للأمن و من بينهم الأمن البيئي الذي برز في القرن الحادي و العشرين.

ب- المقاربة الخضراء: و التي ركزت على قضايا البيئة و تأثيراتها على التفاعلات الدولية، ترى هذه المقاربة أن كلا من الفكر الرأسمالي و الاشتراكي قد تكونا و تطورا خلال ما سموه " بقرن الوفرة " أين كانت الموارد الطبيعية تستطيع دعم النمو الاقتصادي الذي ميز هذا القرن، و أن كلا الفكرين كانا متفائلين بفائدة التطور التكنولوجي، و الاستغلال المتزايد للطبيعة و مواردها دون مراعاة ذلك على المدى البعيد، اهتمت هذه المقاربة بقضايا البيئة كالتغير المناخي و طبقة الأوزون، و مشاكل البيئة كالتلوث و التصحر، حيث تعتبر أن هذه المشاكل هي مشاكل مشتركة بين الدول كما ركزت على أهمية

---

[1] محمد مجدان، << الأمن البيئي العالمي: دراسة حول مفهومه و سبل تحقيقه >> **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية و العلاقات الدولية**، العدد الثامن، جوان 2017، ص 53.

التعاون البيئي الدولي، و العدالة البيئية، و ضرورة الاشتراك في تحمل المخاطر و الخسائر حسب " غاريت هاردين garret hardin ".[1]

تاسعا/ مناهج الدراسة:

من بين المناهج التي تم الاعتماد عليها في دراسة هذا الموضوع نذكر:

أ- **المنهج التاريخي:** الذي يعتمد على دراسة الوثائق و المخطوطات التاريخية و المخلفات الحضارية.[2] تم توظيفه في تتبع الخلفية التاريخية للمفاوضات الدولية البيئية للتصدي للظواهر البيئية عبر فترات زمنية مختلفة بداية من 1972 أول مؤتمر عالمي بشأن البيئة البشرية كما تبعه مؤتمر ريو دي جانيرو للبيئة و التنمية في 1992، و مؤتمر كوبنهاغن في 2009 و كذا مؤتمر جوهانزبورغ و أخيرا مؤتمر المناخ في 2015، كما يساعدنا على ابراز دوافع بروز المشكلات البيئية و محاولة فهمها و بالتالي التوصل إلى حلول لإصلاحها.

ب- **المنهج المقارن:** هو عملية عقلية تتم بتحديد أوجه الشبه و الاختلاف بين حادثتين أو أكثر تستطيع من خلالها الحصول على معارف أدق وأوفى نميز بها موضوع الدراسة أو الحادثة في مجال المقارنة و التصنيف، وهذه الحادثة محددة بزمانها و مكانها و تاريخها يمكن أن تكون كيفية قابلة للتحليل أو كمية لتحويلها إلى كم قابل للحساب و تكمن أهميتها في تميز موضوع البحث عن الموضوعات الأخرى.[1] فقد تم توظيف المنهج المقارن لتحديد أهم الفروقات الاقتصادية بين الدول الصناعية الكبرى و الدول المستهلكة الصغرى (الجنوب) خاصة في مجال استغلال الموارد الطبيعية و الطاقة الأحفورية في مجال التصنيع.

---

[1] منى زنودة، << قضايا البيئة و الحاجة إلى التنظير الأخضر في العلاقات الدولية >> **مجلة المفكر**، العدد 2، جوان 2019، ص 143.

[2] محمد زيان عمر،<< البحث العلمي، مناهجه و تقنياته >>، (ط 4 ؛ الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية 1983) ، ص 49.

[1] محمد خطاب سويدان، " **المنهج المقارن" و البحث العلمي** ، منتديات الجامعة ، http://tolab-22yoo7-com/f195-topic.

عاشرا/ ضبط مصطلحات الدراسة:

بهذا الصدد تم تحديد مجموعة من المصطلحات ذات صلة بموضوع الدراسة أهمها:

1- **تعريف الأمن البيئي:** الأمن البيئي من المفاهيم الجديدة لفترة ما بعد الحرب الباردة و التي عززت مكانته تلك التدابير و النصوص الدولية على كل المستويات الدولية و الإقليمية و المحلية الداعية إلى ضرورة وضع الخطط و الاستراتيجيات المناسبة من أجل مواجهة تلك التهديدات البيئية المختلفة، و كذلك الاستعانة بجهود الباحثين و الأكاديميين المهتمين بموضوع البيئة و المناخ في تحليل و تفسير الواقع البيئي الراهن، و أهم الأخطار و التهديدات البيئية المحتملة التي قد تعرض العالم بأسره إلى الدمار.[2]

يشير مفهوم الأمن البيئي إلى مساعي التحرر من التهديد المتصاعد الذي باتت تمثله على حياة البشر من خلال الضغوط و الانتهاكات التي تتعرض لها البيئة و تؤثر فيها و تعمل على استنزاف مواردها الطبيعية.[3]

يرى " باري بوزان pari bouzane " أن الأمن البيئي يعني الحفاظ على الظروف البيئية التي تدعم تطوير النشاط البشري، فهو يعتقد أن المقاربة الأمنية في هذا القطاع ترتبط بالخوف من فقدان الشروط الأساسية للحفاظ على جودة الحياة.[1]

2- مفهوم التلوث البيئي :

اصطلاحا : تجدر الإشارة إلى أنه توجد صعوبة في وضع تعريف اصطلاحي للتلوث البيئي نظرا إلى تعدد أنواعه واختلاف مصادره ، فالتلوث البيئي من الناحية الاصطلاحية هو

---

[2] نور الدين فلاك، **اللاتكافؤ الاقتصادي الدولي وانعكاساته على تحقيق الأمن البيئي** ، المؤتمر الدولي للعلوم الاقتصادية والإدارية ، تركيا ، أيام 2-3-4 ماي ، 2019 ، ص 07.

[3] المرجع نفسه، ص 07.

[1] جون أدمون، تر : منصور القاضي ، **علاقات دولية** ، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع 1993)، ص 15.

إضافة مواد أو مصادر للطاقة بالبيئة والتي تؤدي على نحو مباشر أو غير مباشر إلى تعريض صحة الإنسان ورفاهيته للخطر.[2]

يعرف قاموس المصطلحات البيئية التلوث بأنه كل تغيير مباشر أو غير مباشر فزيائي أو حراري أو نشاط اشعاعي لخصائص كل جزء من أجزاء البيئة بطريقة ينتج عنها مخاطر فعالة تؤثر على الصحة لكل الكائنات الحية.[3]

الحادي عشر/ تقسيم الدراسة:

تم تناول هذه الدراسة من خلال تقسيمها إلى ثلاثة فصول:

تطرق الفصل الأول إلى أهم الركائز و الموارد التي تعتمدها كل من الدول الكبرى و الدول الصغرى في اقتصادها تم شرح ذلك في مبحثين المبحث الأول خصص لدراسة أهم ركائز و بنية اقتصاد الدول الكبرى، أما المبحث الثاني فخصص لدراسة اقتصاد الدول النامية.

أما الفصل الثاني تناولنا فيه التلوث البيئي بكل أنواعه و الجهود الدولية في الحفاظ على الأمن البيئي العالمي، حيث شمل المبحث الأول التلوث البيئي و أنواعه و مخاطره بينما المبحث الثاني فشمل الجهود الدولية في المحافظة على الأمن و الاستقرار البيئي و ذلك من خلال التطرق للجهود السابقة و الحديثة في هذا الشأن و كذا التلوث البيئي و مسألة الصراع بين الشمال و الجنوب.

الفصل الثالث شمل الحلول المقترحة للحد من استنزاف الموارد الطبيعية و الحد من استخدام الطاقة الأحفورية فالمبحث الأول شمل استراتيجيات دول الشمال و الجنوب في الحد من التلوث البيئي، أما المبحث الثاني فشمل البدائل و الحلول المقترحة.

---

[2] صباح حواس، "**التلوث البيئي، و أثره على الأمن البيئي العالمي**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في الحقوق،فرع القانون العام، تخصص: قانون البيئة، غير منشورة، جامعة الحاج لخظر باتنة، 2019–2020، ص ص 19،20.

[3] المرجع نفسه، ص 20.

الثاني عشر/ صعوبات الدراسة:

من بين الصعوبات التي عرقلت الدراسة: قلة المراجع خاصة بالنسبة للمراجع التي تناولت الأمن البيئي بعد فترة 2015، و كذا مواجهة بعض الظروف الشخصية.

الفصل الأول

أهم الركائز التي تقوم عليها اقتصاديات الدول الكبرى و دول الجنوب

المبحث الأول: البنية الاقتصادية للدول الكبرى.

المبحث الثاني: البنية الاقتصادية لدول الجنوب.

تمهيد:

لقد شهد العالم بعد الحرب الباردة و سيطرة الولايات المتحدة على العالم و سعي البلدان الصناعية الكبرى إلى التطور و تحقيق التنمية الاقتصادية و محاولة النهوض باقتصاداتها لضمان أمن و استقرار لهذه الدول دون مراعاة نتائج تسابق هذه الدول نحو الاستحواذ على مراكز و مناطق توافر الموارد الطبيعية و الطاقة الأحفورية و استهلاك هذه الموارد دون مراقبة دولية تضبط كيفية استغلال هذه الأخيرة أدى إلى ظهور تهديدات و مخاطر بيئية هددت الأمن البيئي العالمي، هذا ما سنحاول التطرق إليه في هذا الفصل بدراسة أهم ما ارتكزت عليه اقتصاديات كل من دول الشمال و الجنوب و المسار التاريخي لاستغلال مختلف الموارد في النهوض باقتصادياتها.

المبحث الأول: البنية الاقتصادية للدول الكبرى.

بما أن معيار قوة الدول منذ نهاية الحرب الباردة أصبح مرتبط بالقوة الاقتصادية بدرجة أساسية، فإن كل التفاعلات في السياسة الدولية أيضا أصبحت مرتبطة بالاعتبارات الاقتصادية فقد قامت معظم الدول الكبرى بإعادة بناء استراتيجيتها وأهدافها على أساس الاقتصاد و التجارة الدوليين.[1]

تصاعد استخدام الطاقة في العالم على نحو مستمر على مر السنوات مع التوسع في الاقتصاديات الصناعية ، و رغم الخدمات التي تقدمها الطاقة للإنسانية إلا أن مخاطرها بيئيا باتت أكبر من ذلك وتسهم البلدان الصناعية اسهاما واضحا بقدر غير مناسب في تأثير احتراق الوقود الأحفوري (غاز، فحم، بترول) على التراث الطبيعي المشترك ولطالما تصدرت الطاقة المناقشات الدولية المتعلقة باستخدام المواد استخداما قابلا للاستمرار.[2]

ومن خلال هذا المبحث سنتعرض إلى أهم المصادر التي اعتمدتها الدول الكبرى في النهوض بإقتصادياتها خاصة بعد فترة الركود الاقتصادي الذي شهدته هذه الدول و كذا طرق و استراتيجيات السيطرة على هذه المصادر ونسب استهلاكها.

المطلب الأول: أهم المصادر التي تركز عليها دول الشمال في اقتصادها.

1- الطاقة: تعد الطاقة مسألة حيوية بالنسبة لدول العالم كافة لما لها من دور في التأثير بعملية التنمية وإدامة التقدم الاقتصادي.[3]

يعد مفهوم أمن الطاقة أحد المفاهيم الأمنية التي بدأت تتشكل وتأخذ مكانها ضمن العديد من المتغيرات والمفاهيم التي تلت حقبة الحرب الباردة فأمن الطاقة أضحى شأنه شأن الكثير من المحددات التقليدية الأخرى مثل الحفاظ على مكانة الدول والتوسع وتأمين الحدود لا

---

[1] فاتح النور رحموني، << الدبلوماسية الاقتصادية في السياسة الدولية-آلية تعاونية أم استغلالية ؟ >> ، **مجلة دراسات حول الجزائر و العالم**، العدد06، يونيو/ حزيران/2017، ص 207.

[2] الياس سي ناصر، **دور منظمة الأمم المتحدة في الحفاظ على النظام البيئي العالمي** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية شعبة : إدارة دولية ، (غير منشورة) ،جامعة الحاج لخضر باتنة، 2012-2013، ص 71.

[3] أسامة مرتضي السعيدي، << الولايات المتحدة الأمريكية و مستقبل أمن الطاقة في القرن الحادي و العشرين >>، **المجلة السياسية والدولية** ، العدد 07 ، الجامعة المستنصرية ، 2007 ، ص 53.

سيما بالنسبة للدول الكبرى، إذ تحتل مسألة تأمين مصادر الطاقة ولا سيما النفط والغاز الطبيعي جانبا كبيرا من اهتمامات الدول الصناعية الكبرى.[1]

إن سعي دول العالم لا سيما القوى الصناعية الكبرى للحصول على المواد الأولية يعد هدفا مهما بالنسبة لها، إذ أن حيوية هذه المادة (النفط)، وعدم القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي قد جعل الحصول عليها غالبا ما يصبح هدفا ملحا من أهداف السياسة الخارجية للدول.[2]

أ – النفط:

يكتسب النفط أهمية كبرى في إدارة العلاقات الدولية منذ نهاية القرن التاسع عشر وحتى يومنا هذا، لما له من أهمية في توفير الطاقة لمختلف نواحي الحياة بل أصبح يسمى شريان الحياة البشرية فإن توفره في مناطق محدودة دون سواها، جعل منه سلعة تجارية تحت المنافسة الشديدة بين الدول الغربية و في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية صاحبة الاكتشاف الأول داخل أراضيها، حيث لعبت دورا محوريا في استغلال هذه المادة، و بفعل تنامي الحاجة إلى النفط في إمداد الثورة الصناعية الغربية الكبرى، أصبحت هذه الإمدادات لا تكفي من حقولها، حيث اتجهت أنظار الشركات للبحث عن هذه السلعة المتنامية الأهمية فوجدت أن هناك خزين هائل من هذه المادة في أراضي الخليج العربي وإيران، ومع اكتشافات صغيرة وبسيطة بادئ الأمر أصبح استثمار هذه الحقول المكتشفة داخل هذه الأراضي حقوق احتكارية لها والتي تنامت عائداتها بشكل سريع وكبير، الدول الكبرى مدفوعة لمصالح شركاتها النفطية أصبحت تركز جل اهتماماتها على منطقة الخليج.[3]

لقد دخل النفط في اللعبة السياسية في العديد من دول العالم، وكان أبرز دخول في الولايات المتحدة الأمريكية صاحبة الاستهلاك الأكبر في العالم فقد اهتم الساسة الأمريكان بموضوع الطاقة وتوفيرها من (**روزفيلد**) واتفاقه الشهير مع ملك السعودية عام 1945.[1]

---

[1] سليم كاطع علي، << أثر النفط في التوجه الأمريكي تجاه منطقة الخليج العربي بعد الحرب الباردة >> ، **دراسات دولية**، العدد57 ، 2013/7/1 ، ص 143.

[2] المرجع نفسه، ص 143.

[3] أسامة مرتضي السعيدي، مرجع سبق ذكره ، ص 53.

[1] حبيب صالح مهدي العبيدي، << مستقبل نفط الخليج العربي في لعبة الصراع و الهيمنة الدولية و فرض التكامل الخليجي >> ، **المجلة السياسية و الدولية** ، العدد 23 ، الجامعة المستنصرية ، 2013 ، ص 2 .

كانت الولايات المتحدة الأمريكية أكبر منتج ومستهلك للطاقة في العالم وأكثر الدول انغماسا في إدارة العلاقات الدولية من جهة أخرى، لذا فإن أمن الطاقة على رأس أولويات الحكومة الأمريكية في القرن الحادي والعشرين وسبل ضمان وتحقيق هذا الأمن الذي يستلزم تبني استراتيجية شاملة على مختلف الصعد.[2]

فالسعي الأمريكي للهيمنة على مناطق النفط الرئيسية إنما تتمحور حول أهداف عدة لعل في مقدمتها هو تحقيق هدف الهيمنة الأمريكية الكاملة على شؤون العالم، من خلال التحكم بموارد الطاقة الحيوية (النفط والغاز) استراتيجيا واقتصاديا وسياسيا مما يمكنها من ممارسة تأثيرات مهمة على المستوى الدولي، انطلاقا من أن النفط ينتج الثروة، وأن الثروة تنتج القوة، وأنه بالقوة يمكن السيطرة على العالم.[3]

تشير المعلومات المتوفر بأن الطلب العالمي على النفط سوف يرتفع بمعدل ثابت يبلغ حوالي 1.7% سنويا لمدة من2000 – 2020 مما يعني أن الطلب على النفط سيرتفع من (77) مليون برميل يوميا في عام 2002 إلى (80) مليون برميل يوميا في عام 2005، وإلى (90) مليون برميل يوميا في عام 2010، وإلى (107) مليون برميل يوميا في عام 2020 .[4]

ويتوقع الخبراء أن يتراوح سعر النفط بين 50– 60 دولار للبرميل لسنة 2005 و لربما سنة 2006، إذ أنه مع ازدياد الفجوة بين العرض و الطلب قبل دخول محطات توليد طاقة قبل عام 2010 فإن السعر عندئذ سيصل ما بين 100 إلى 150 دولار للبرميل.[1]

مع احتدام الصراع التنافسي للاستحواذ على احتياطات نفطية جديدة وبقاء فرص الربح الاستثنائية في الخليج العربي خارج ساحة التنافس المسموح أجبر جمهور الشركات المتعددة الجنسيات المتنافسة على البحث عن فرص فيما يعرف بالتخوم الجديدة للتنقيب عن النفط – وهي المياه العميقة على الساحل الأطلسي لإفريقيا الغربية، وغرب شيت لاند

---

[2] المرجع نفسه، ص 2.

[3] سليم كاطع علي، مرجع سبق ذكره ، ص 141.

[4] المرجع نفسه، ص 144.

[1] محمد سالم أحمد الكواز، <<النفط مرتكز الحروب الأمريكية الجديدة في القرن الحادي و العشرين >> ، **مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية** ، العدد 2 ، جامعة الموصل ، 23–24/أيار/2007 ، ص 352.

الأطلسي، وفيتنام ومصر وماليزيا، ومنطقة بحر قزوين، ودول آسيا الوسطى من الاتحاد السوفياتي سابقا.[1]

إن ما كانت تحتاج إليه شركات النفط فعلا هو العودة إلى مصدر تلك الثروات السابقة التي تمتعت بها في الماضي قبل ثورة أوبك، أي بلاد الشرق الأوسط ذات الثراء النفطي الفاحش في البلدان المطلة على الخليج، حيث لا تمثل التكاليف الرأسمالية والتشغيلية معا أكثر من نسبة ضئيلة مما هي في مناطق التخوم النفطية الجديدة والأمنية التي لم يكن لدى شركات النفط آنذاك سواها.[2]

كانت أحداث 11 سبتمبر/ أيلول 2001 بمثابة الشرارة التي أشعلت الفتيل حيث اعتبرت منطلق الأهداف الاستراتيجية الأمريكية التي رسم و صيغ مخططها بشكل دقيق منذ عقود خلت، فتحت شعار " الحرب على الإرهاب " حشدت الولايات المتحدة الأمريكية كل طاقتها السياسية والعسكرية للاستيلاء على النفط في بلاد المسلمين على وجه الخصوص، جاءت الحرب الأمريكية على أفغانستان في07 أكتوبر / تشرين الأول 2001 تنفيذا لاستكمال الهيمنة على النفط الدولي والسيطرة على أكبر احتياطي للنفط في منطقة بحر قزوين و كان أفضل وصف لهذه المرحلة ما أوردته مجلة البسنس ويك بالقول " تسارعت الجهود الأمريكية لإقامة نفوذ واسع للولايات المتحدة الأمريكية في آسيا الوسطى بعد 11 سبتمبر لتأخذ الشكل التالي وهو أنه قبل عام فقط لم يكن هناك جندي أمريكي واحد في المنطقة و اليوم يعمل نحو أربعة آلاف أمريكي على بناء قواعد لاستضافة الوجود الأمريكي عبر المنطقة الممتدة بين قيزغيزستان على الحدود الصينية وجورجيا على البحر الأسود بطول 2000 ميل ".[1]

في عام 2001 كان 69 في المائة من إجمالي استهلاك النفط بالولايات المتحدة يرجع إلى قطاع النقل ككل (من سيارات وطائرات وسفن و قطارات) و53 بالمائة من هذا الاستهلاك الإجمالي يرجع إلى السيارات وحسب، يبلغ استهلاك الفرد الأمريكي الواحد من

---

[1] إيان رتلدج، **العطش إلى النفط، ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النفطي**، (لبنان : الدار العربية للعلوم، 2006) ، ص 24.

[2] المرجع نفسه، ص 25.

[1] محمد سالم أحمد الكواز، مرجع سبق ذكره ، ص 355.

بنزين وديزيل السيارات 2.043 لترا في السنة، وهذا يشكل ثلاثة أضعاف استهلاك الفرد في اليابان.[2]

لا شك في أن ضخامة حجم الاقتصاد الأمريكي جعل الولايات المتحدة تحتل المرتبة الأولى كأكبر دولة مستهلكة للنفط على الصعيد العالمي، و طبقا للأرقام الصادرة عن وزارة الطاقة الأمريكية فإن الولايات المتحدة تستهلك أكثر من (20) مليون برميل يوميا، وبنسبة تقدر بنحو 23.9% من إجمالي الاستهلاك العالمي، وهو ما يعادل استهلاك الصين واليابان وروسيا وألمانيا والهند مجتمعة في حين يصل انتاجها إلى حوالي (8) مليون برميل يوميا، مما يعني أن الولايات المتحدة تستورد يوميا ما يزيد على (12) مليون برميل.[3] فالنفط ما زال يمثل 40% من الطاقة المستهلكة في العالم، إذ يعد الاقتصاد الأمريكي أكبر اقتصاد مقارنة بالاقتصادات العالمية الأخرى، ففي الوقت الذي بلغ عدد سكان الولايات المتحدة الأمريكية نحو(308) مليون نسمة في عام 2007 وبنسبة تقدر بحوالي 5% من سكان العالم، فإن الاقتصاد الأمريكي يعد أكبر اقتصاد منفرد في العالم بنسبة 20.9% من إجمالي الناتج العالمي لعام 2008، تليها الصين بنسبة 11% ثم الهند وروسيا بنسبة 4.6% و3.2% على التوالي.[4]

إن أول عناصر الديمومة هو استمرار أهمية النفط فالغلبة ستظل للمواد الهيدروكربونية كمصدر رئيسي للطاقة في المستقبل القريب فمع أن مصادر الطاقة المتجددة قد اخضعت للبحث التطور والاستخدام في عموم أرجاء العالم فثمة عوامل لوجستية واقتصادية ذات صلة تنبأ بأن تأثيرها سيظل محدود على مدى العقود القريبة المقبلة، وجرى شأن عنصر الهيدروجين الكثير من النقاشات والأبحاث، غير أن الوقت اللازم لتحويله إلى مصادر الطاقة سيمتد حتما إلى عقود من الزمن. تبين الاحتياطات المؤكدة عالميا أن هناك 1148 مليار برميل نفط بانتظار من يستخرجها.[1]

---

[2] إيان رتلدج، مرجع سبق ذكره ، ص 31.

[3] سليم كاطع علي، مرجع سبق ذكره، ص 145.

[4] المرجع نفسه ، ص 147.

[1] حبيب صالح مهدي العبيدي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 10–11 .

ب- الغاز الطبيعي:

يحتل الغاز الطبيعي المرتبة الثانية في مصادر الطاقة بعد النفط وهو يشكل حوالي (23%) من مصادر الطاقة في العالم ويقدر حجم احتياطي الغاز الطبيعي في العالم بحوالي(1871) ترليون متر مكعب عام 2010.[2] وعلى صعيد الإنتاج فقد بلغ حجم الإنتاج العالمي من الغاز الطبيعي (3.19) ترليون متر مكعب عام 2010، مسجلا زيادة قدرها (73%) من مستويات العام 2009، وتزايد الإنتاج بنسبة 44% خلال المدة من عام 1990 إلى عام 2010.[3]

بالرغم من أن اتجاهات الاستهلاك العالمي للطاقة تشير إلى استمرار بقاء النفط كمصدر رئيسي للطاقة، بيد أنه من المتوقع أن يتزايد الاعتماد على الغاز الطبيعي لدرجة دفعت " جيروين فان ديفير" رئيس شركة شل للنفط إلى وصف القرن الحادي والعشرين بأنه سوف يكون قرن الغاز.[4]

وقعت أكبر الدول المنتجة للغاز الطبيعي وهي روسيا الاتحادية، إيران، والجزائر مذكرة تفاهم تدعو إلى تنسيق أسعار الغاز الطبيعي وحجم العرض من المنتوج العالمي ليشكل تكتلا مناظرا على غرار منظمة أوبك، أكدت الولايات المتحدة الأمريكية أن تلك المذكرة تشكل تحديا سافرا لأمن الطاقة العالمي والأمريكي.[5]

تشير التوقعات إلى زيادة الطلب على الغاز ثلاثة أضعاف في كل من كوريا و تايوان والصين والهند، فالصين تستهلك ما بين (70-80) مليار متر مكعب سنويا، بعد أن كانت تستهلك(25) مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، بالإضافة إلى ارتفاع اعتماد دول أوربا على الغاز الطبيعي من (22%- 60%) من احتياجاتها من الطاقة خلال السنوات العشر الأخيرة من القرن الحالي، وهو الأمر الذي أدى إلى صعود أسعار الغاز الطبيعي في الدول المستهلكة وفي مقدمة هذه الدول الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تشير التقارير إلى زيادة أسعار الغاز الطبيعي بين المدة الواقعة ما بين 1998-2008، وعلى مستوى

---

[2] حارث قحطان عبد الله ، << التنافس الدولي على النفط و الغاز الطبيعي و أثره في العلاقات الدولية >> ، **مجلة تكريت للعلوم السياسية** ، العدد01، كانون الأول 2014 ، ص 128.

[3] المرجع نفسه، ص 129.

[4] حارث قحطان عبد الله ، مرجع سبق ذكره ، ص 133.

[5] أسامة المرتضي السعيدي، مرجع سبق ذكره ، ص 60.

الصادرات شهدت تجارة الغاز الطبيعي نموا بنسبة (10.1%) في العام 2010 ومدفوعة بنمو صادرات الغاز الطبيعي.[1]

نما توليد الكهرباء من الطاقة النووية بسرعة خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين، وفي الاتجاه نفسه، وصلت قدرة توليد الطاقة الكهربائية من الغاز فيما بعد إلى بعد كبير نتيجة الفتح التقني المتمثل بالعفنات ذات دورة التوليد المشتركة confined – cycle turbies.[2]

النفط والغاز الطبيعي حل محل الجزء الأكبر من الفحم، التاريخ يدل على أن الاستبدال لا يتحول إلى اختفاء تام، فقد استبدل الخشب مثلا الفحم الحجري، والنفط، بينما استبدلت بالنحاس الألياف البصرية، غير أن الخشب والنحاس مازالا يستخدمان على نطاق ضعيف في مجالاتهما الخاصة بهما، بينما تحتفظ السلع الأخرى ومنها النسيج الطبيعي كالقطن والحرير بمجالاتهما الخاصة، وذلك على الرغم من حلول الأنسجة الاصطناعية على نطاق واسع.[3]

ويبدو الغاز الطبيعي اليوم من المشاريع الكبرى على مستوى الدول والأقاليم والتجمعات الإقليمية، وقد بات التنافس عليه، وعلى ممراته الحيوية وخطوط نقله إلى الأسواق الكبرى جزءا أصيلا من صراع النفوذ ومحاولات تعزيز المكانة الجيوسياسية للدول والقوى المختلفة وشكلا جديدا من تقسيم العمل الدولي ونوعا من تأكيد النفوذ في الساحة العالمية.[4]

الدولة	الإنتاج
روسيا	44.8 ترليون متر
إيران	29.6 ترليون متر
قطر	25.3 ترليون متر
السعودية	8 ترليون متر

[1] حارث قحطان عبد الله ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 133– 134.

[2] إيان رتلدج، مرجع سبق ذكره ، ص30.

[3] حبيب صالح مهيدي العبيدي، مرجع سبق ذكره ، ص ص 8 – 9 .

[4] حارث قحطان عبد الله ، مرجع سبق ذكره ، ص 134.

تركمنستان	8 ترليون متر
الولايات المتحدة	7.7 ترليون متر
الإمارات	6 ترليون متر
فنزويلا	5.5 ترليون متر
نيجيريا	5.3 ترليون متر
الجزائر	4.5 ترليون متر
العراق	4.1 ترليون متر

المصدر : حارث قحطان عبد الله، مرجع سبق ذكره ، ص 129.

المطلب الثاني: استراتيجية الدول الكبرى في السيطرة على مناطق النفوذ.

يمكن القول إن السيطرة على مصادر الطاقة (النفط والغاز الطبيعي) متعددة مختلفة تتبع نوعية القرار السياسي من قبل الدول التي تحاول الاستحواذ عليها لكن هذه الوسائل لا تخرج في أغلب الأحيان عن ثلاثة وسائل: الوسيلة الأولى هي السيطرة والاستلاء على منابع الطاقة بالوسائل المباشرة وأبرزها الوسائل العسكرية أما الوسيلة الثانية فهي وسيلة توسيع الاستثمارات بين الدول المستهلكة والراغبة في الحصول على مصادر الطاقة والدول المنتجة لها، ومن خلا ل هذه الوسيلة يتم تقديم المساعدات المالية، في حين تتركز الوسيلة الثالثة عن طريق الضغوط السياسية والاقتصادية وهي في الغالب تكون وسيلة الدول المنتجة.[1]

وسوف نتطرق إلى بعض هذه الوسائل و الاستراتيجيات بشيء من التفصيل:

أولا: السيطرة و الاستيلاء على مصادر الطاقة بالطرق المباشرة:

وسيلة معتمدة لدى الدول ذات التأثير في الساحة الدولية، برزت بشكل جلي في سياسات الدول الاستعمارية قديما وفي الوقت الحاضر تعد الولايات المتحدة الأمريكية أبرز من يمثل هذا الأسلوب، بحيث ترغب في إعادة احتواء التوتر في منطقة الخليج بإعادة تحديد أدوار وتطلعات كل من إيران والعراق والسعودية وتهذيب مواقف منظمة الأوبك لما كانت عليه قبل فترة السبعينات، فبدأت بتنفيذ خططها في المنطقة مدعومة بحملتها الإعلامية التي

[1] حارث قحطان عبد الله ، مرجع سبق ذكره ، ص 134.

استخدمت أحداث 11 أيلول 2001 كمبرر لما تنوي تنفيذه وبعد غزوها لأفغانستان أصبح العراق هو المحور التكتيكي في السياسة الأمريكية، بما يتاح لها من السيطرة على واحد من أكبر وأرخص مصادر النفط وبالتالي يسهل إضعاف منظمة الأوبك وامتلاك اليد الطولى التي تملكها في اذعان كل من السعودية وإيران وترويض كل المنافسين سياسيا واقتصاديا لواشنطن.[1]

فالولايات المتحدة الأمريكية التي تعد من أكبر مستهلكي مصادر الطاقة وخاصة النفط وبواقع(19) مليون برميل يوميا، يذهب تفكيرها دائما إلى تأمين مصادر الطاقة والابتعاد عن الهفوات الاقتصادية التي يسببها ارتفاع أسعار النفط والغاز وهو ما يؤثر على اقتصادها ويضعف موقعها بين القوى الاقتصادية العالمية.[2]

1. تتمثل أهداف الولايات المتحدة من السيطرة على النفط الخليجي والعراقي بعدة أسباب منها: أن تحليل هيكل الإنتاج يشير باتجاه استخراج النفط إلى التركيز بشكل أساسي في منطقة الخليج وفقا لتقديرات هيئة معلومات الطاقة، إذ تتوقع أن يرتفع نصيب نفط أوبك الموجه لسد احتياجات العالم من نحو (46%) عام 2010 إلى (50%) عام 2020 ومن أهم الدول المنتجة هي السعودية و العراق والامارات والكويت.
2. عودة الشركات العالمية الكبرى إلى السيطرة على قطاع النفط مرة أخرى في دول الخليج العربي مثلما كان عليه الحال قبل عام 1973.

فالشركات النفطية متعددة الجنسية هي إحدى أدوات الولايات المتحدة الأمريكية في السيطرة النفطية على العالم أو ما يسمى شركات الاحتكار النفطي، التي كانت حتى زمن قريب تسيطر سيطرة تامة على مجمل مراحل صناعة النفط في العالم، منذ مرحلة الاستكشاف والتنقيب والحفر والانتاج والنقل والتكرير والتوزيع والتسويق.

3. ويتمحور الهدف الآخر حول اهتمام الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب الباردة على محاولة ربط أورو– آسيا بمنطقة الشرق الأوسط الغنية بالنفط ولا سيما العراق وإيران.[1]

---

[1] المرجع نفسه، ص 135.

[2] حارث قحطان عبد الله ، مرجع سبق ذكره ، ص 135.

[1] المرجع نفسه ، ص 138.

جدول يبين أبرز الشركات النفطية العالمية:

إســم الشركــة	إســم الشهرة	الدولة التي تنتمي إليها
ستاندرد أويل	أكسون	الولايات المتحدة الأمريكية
روايال دوتش شل	شل	بريطانيا و هولندا
بريتش بتروليوم	B.P	بريطانيا
غولف أويل	غولف	الولايات المتحدة الأمريكية
تكساس أويل	تكساسو	الولايات المتحدة الأمريكية
سوكوني فالوم موبيل أويل	نوبيل	الولايات المتحدة الأمريكية
ستاندرد أويل كاليفورنيا شيفرون	شيفرون	الولايات المتحدة الأمريكية

المصدر: حارث قحطان عبد الله ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 137–138

هذه المحاولات الأمريكية هي تطبيق لمنهجية الاستراتيجية الأمريكية نحو ممارسة الهيمنة والسيادة على العالم من خلال السيطرة على القارة الآسيوية أو بالأحرى على مواردها الاقتصادية وخيراتها وثرواتها النفطية منذ وقت طويل جدا ولا سيما خطوط ومنابع " النفط والغاز" الرئيسية في العالم.[2]

ثانيا: وسيلة توسيع الاستثمارات و المساعدات المالية:

تكمن أهمية علاقة الصين بمصادر الطاقة(النفط والغاز) في النمو الاقتصادي الاستثنائي القوي طول السنوات العشرين المنصرمة، إذ أدى هذا النمو إلى زيادة هائلة في الطلب على النفط، و لأن الصين أصبحت مستوردا أساسيا للنفط تصاعدت وتيرة دبلوماسية المواد الصينية في البحث عن الامدادات النفطية بشكل كبيرا. فتوقعات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية بأن يزداد طلب الصين على النفط بنسبة(130%) بوصوله إلى (12.8) مليون برميل يوميا مع حلول عام 2025 تدرك الصين ضرورة التعامل وفق معايير تقلل آثار مخاطر عدم الاستقرار السياسي في البلدان المنتجة وذلك بتطبيق العديد من الاستراتيجيات بهدف التخفيف من المخاطر التي تتعرض لها لذلك عززت علاقتها الدبلوماسية مع المناطق

[2] حارث قحطان عبد الله ، مرجع سبق ذكره ، ص139.

والدول الغنية بالنفط من خلال الزيارات التي يقوم بها زعماء الدولة وتقديم امتيازات اقتصادية وتجارية.[1]

بمعنى آخر إن الصين تتبنى اقتصادا نفطيا يتطلع إلى الخارج بسبب تحولها إلى قوة عالمية، ولذلك تسعى الصين إلى تحقيق أمن الطاقة وهو أكثر من مجرد حلم باقتصاد بسيط، فالصين من أجل تحقيق أمن الطاقة تبحث عن سياسة تبتعد عن إثارة نوع من السياسات الانفعالية، كما تنتهج سياسة " الصعود السلمي" وتهدف هذه السياسة إلى تحقيق عدة أهداف رئيسية منها:

- أن تستفيد الصين من السلام العالمي لتعزيز التنمية في البلاد.
- الاعتماد على قدرات الصين الذاتية وعلى الجهد الكبير والمستقل من قبلها.
- الاستمرار في سياسة الانفتاح والقواعد الفاعلة للتجارة الدولية والتبادل التجاري كضمان لتحقيق هذا الهدف.[2]

ولذلك فهي تعتمد على استراتيجية التحالف والاستثمارات ولا سيما النفطية من أجل تحقيق أمنها النفطي والحفاظ على مستوى نموها الاقتصادي المتزايد هذه السياسة التي يقع عليها الاختيار أساسا في الحصول على موارد طاقة أجنبية عبر اتفاقيات طويلة الأجل، بالإضافة إلى شراء موجودات خارجية في صناعة الطاقة تأتي في مقدمة المناطق التي تحاول الصين زيادة الاستثمارات النفطية فيها هي افريقيا وذلك من خلال الحصول على حصص أساسية فعلية في حقول النقل الإفريقية.[1] فالصين في سياستها الاقتصادية والتجارية مع إفريقيا تلجأ إلى عدم التدخل في شؤون الدول الداخلية وهي سياسة اعتمدت عليها في ضوء " سياسة الصعود السلمي".[1]

هناك استثمارات نفطية صينية في كل من أنجولا، ورواندا، والكونغو، برازافيل، وإثيوبيا، ومدغشقر، والسودان، ولا تقتصر السياسة الصينية على إفريقيا إذ بدأ الإهتمام في

---

[1] حارث قحطان عبد الله ، مرجع سبق ذكره ، ص 140.

[2] المرجع نفسه، ص 140.

[1] المرجع نفسه، ص 141.

[1] المرجع نفسه ، ص 142.

مناطق أخرى لها أهمية واضحة في امتدادات النفط والغاز للصين في كل من منطقة الشرق الأوسط وبحر قزوين.[2]

[2] المرجع نفسه ، ص 143.

المبحث الثاني: البنية الاقتصادية لدول الجنوب.

تجعل نظرية الاعتماد المتبادل بين السياسة والاقتصاد من الوطن العربي منطقة استراتيجية مهمة لسياسات الدول الصناعية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أن الوطن العربي بوجه عام، ودول الخليج العربي بشكل خاص، تحتوي على أكبر نسبة من احتياط البترول في العالم، مما جعل هذه المنطقة منطقة مميزة في أعين الدول الصناعية، حبا وطمعا في مصدر الطاقة، بعد أن ورثت الولايات المتحدة ما تبقى من قضايا الدول الأوربية التي أنهكت الحرب العالمية الثانية قواها، تبنت الولايات المتحدة سياسة معينة تجاه الوطن العربي تتمثل في ضرورة حصولها والدول الصناعية على النفط.[1]

نظرت الولايات المتحدة إلى المنطقة فوجدت أن الخريطة السياسية تشغلها ثلاث قوى: إيران، العراق والسعودية ودول الخليج، تمتاز إيران بكثافة سكانها ومن مميزات العراق ثراؤها النفطي وسكانها ولكن يحكمها نظام غير مؤيد للغرب، أما السعودية فعلى الرغم من علاقتها المميزة مع الولايات المتحدة وثراؤها النفطي، إلا أنها غير قادرة على أن تأخذ الدور القيادي في المنطقة.[2]

بما أن الدول النفطية في أغلبها من الدول الضعيفة فقط بدأت تعمل فيما بينها لتحقيق مكاسب اقتصادية أفضل من استخراج البترول الذي كانت تسيطر عليه في تلك الفترة شركات أجنبية تابعة للدول الكبرى.[3]

الهيمنة الأجنبية تشكل تحديا كبيرا للأمة العربية إلى جانب التحديات الأخرى والرد العربي على الهيمنة الغربية، يأتي عن طريق بناء القدرات العربية الذاتية وتحقيق التكامل الاقتصادي والسياسي والعربي.[4]

من خلال هذا المبحث سنبين أهم المجالات التي تعتمد عليها اقتصاديات الدول الضعيفة أو دول الجنوب وبنياتها الاقتصادية مقارنة بالدول الصناعية الكبرى.

---

[1] أحمد سعيد نوفل ، **الوطن العربي والتحديات المعاصرة** ، (دط ؛ مصر: الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، 2007) ص ص 120-121.

[2] المرجع نفسه ، ص 122.

[3] المرجع نفسه ، ص 122.

[4] المرجع نفسه ، ص 27.

المطلب الأول: المنتجات التي تعتمد عليها الدول الضعيفة في الضغط على الدول الكبرى.

1-الدول العربية: إن أهم ما يميز البنية الاقتصادية في البلدان العربية هو اعتمادها على القطاعات الريعية متمثلة بالقطاعات الاستراتيجية والخدمات الحكومية والخاصة وهو ما يجعل الريع هو المصدر الرئيسي لتكوين الثروات، وقد تعرض تقرير حالة الأمة العربية 2012-2013 إلى مسألة الريع في الاقتصاد العربي، موضحا مصادره الخارجية والداخلية، وكان للسمة الريعية للاقتصاديات العربية أثرها البارز في هيكلة تلك الاقتصاديات، حيث أثر ذلك في البنية السياسية للدول العربية، من جهة، وفي النمو غير المتوازن للقطاعات الاقتصادية و الخدمية، ولمسألة توزيع الدخل والثروة ولعلاقة الاقتصادات العربية بالعالم الخارجي من جهة أخرى.[1]

أ- الناتج المحلي الإجمالي:

وفق تقديرات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2013، فإن الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية ككل " أسعار السوق التجارية " بلغ حوالي 2692 مليار دولار عام 2012 محققا بذلك نموا بحوالي9.4 بالمئة، و بمعدل نمو حوالي 18 بالمئة في عام 2011، وقد دعمت أسعار النفط المسجلة عام 2012 النمو الاقتصادي في الدول المصدرة له، دول الخليج والجزائر والعراق وليبيا وبوجه عام، سجلت الدول المصدرة للنفط والغاز معدلات نمو عالية بالأسعار الثابتة في حين انخفض معدل النمو في بقية الاقتصادات العربية، بالأسعار الثابتة عام 2012 ليصل 4 بالمئة مقارنة بنمو 5 بالمئة في عام 2011، وذلك نتيجة التأثر بالاضطرابات السياسية التي شهدها الوطن العربي ابتداء من ذلك العام كما تأثرت بعض الاقتصادات العربية بحالة الركود التي شهدتها أسواق دول الاتحاد الأوربي فضلا عن ظهور الضغوطات التضخمية في عدد منها.[2]

---

[1] علي الدين هلال ، **حالة الأمة العربية 2013-2014 مراجعات ما بعد التغيير** ، (ط 1 ؛ بيروت : مركز الدراسات الوحدة العربية ، أيار/ مايو 2014) ، ص 254.

[2] المرجع نفسه ، ص 254.

إن التفاوت الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي بين الدول العربية، يقابله تفاوت آخر في متوسط نصيب الفرد من هذا الناتج، وفي البلد الواحد، يلاحظ أن هناك تفاوتا في الدخل الفردي، كنتيجة لعملية تركز الثروة الناجم عن سوء التوزيع وعدم التكافؤ والمساواة والعدالة في الأجور، والنفاذ إلى خدمات أساسية، ويرجع ذلك كله إلى طبيعة النظام الاقتصادي والسياسي، والاجتماعي، ما يعكسه ذلك من سيطرة وتحكم واستئثار بالثروة والسلطة، فضلا عن التأثر غير المباشر الناتج من الارتباط بآليات العلاقة بالاقتصاد العالمي، والفشل أو الإخفاق في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.[1]

تتباين الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية بين البلدان العربية في توليد الناتج، فتحتل الصناعات الاستراتيجية بما فيها الصناعات المرتبطة بالنفط المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية في اثني عشر دولة، حيث أسهمت بما يزيد على 50 بالمئة في ست دول عربية، بنسب تتراوح ما بين 70 بالمئة في ليبيا و64.9 بالمئة في العراق و62.1 بالمئة في الكويت، أما قطاع الزراعة فقد جاء في المرتبة الأولى في كل من جزر القمر والسودان بنسبتي 41.1 بالمئة و 34.4 بالمئة على التوالي، واحتل التجارة والمطاعم و الفنادق المرتبة الأولى في لبنان 31.2 بالمئة وجيبوتي 16.8 بالمئة أما قطاع الخدمات الحكومية فقد تراوحت نسبته بين71.8 بالمئة في المغرب، و2 بالمئة في الأردن، واحتلت الصناعات التحويلية نسبة 16.7 بالمئة في تونس، و15.7 بالمئة في مصر.[2]

منطقة الخليج العربـي:

تعد منطقة الخليج العربي من أكثر المناطق التي حظت بقدر كبير من الاهتمام من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، نظرا لطبيعة وحجم المصالح الغربية والأمريكية فيها خصوصا، و لسيادة فكرة أن ديمومة و استمرارية الدول الصناعية المتقدمة يأتي من خلال أن هذه المصالح بعيدة عن أي مصدر للتهديد أو السيطرة عليها.

وقد أثبتت الأحداث التي تلت نهاية حقبة الحرب الباردة الأهمية الكبيرة التي تتمتع بها منطقة الخليج العربي، وذلك بسبب المكانة العالمية التي تتمتع بها هذه المنطقة على

[1] المرجع نفسه، ص 258.

[2] المرجع نفسه ، ص 260.

المستويين الإقليمي والدولي سواء بفعل موقعها الجغرافي المتميز أو لامتلاكها لأهم موارد الطاقة من الغاز والنفط في العصر الحديث.[1]

دول الخليج العربي تتمتع باحتياطات بترولية ضخمة ومؤكدة ، سهلة الاكتشاف، منخفضة التكاليف مقارنة بأي منطقة أخرى في العالم، وتعد المملكة العربية السعودية أكبر منتج ومصدر للنفط في العالم، إذ تحتل المركز الأول من حيث الاحتياطات النفطية باحتياطي يبلغ نحو 264.2 مليار برميل، وهو ما يشكل نسبة 25% من الاحتياطي النفطي العالمي.[2]

ويأتي العراق بالمرتبة الثانية من حيث الاحتياطي النفطي المؤكد باحتياطي يبلغ نحو 112.5 مليار برميل، وهو ما يشكل نسبة 11% من الاحتياطي العالمي، ثم إيران باحتياطي نحو 98.7 مليار برميل، فدولة الإمارات العربية المتحدة باحتياطي يبلغ 97.8 مليار برميل فالكويت باحتياطي يقدر بنحو 96.5 مليار برميل.[3] ولا شك فإن تزايد الاهتمام العالمي بنفط الخليج العربي لا يعود إلى توافره باحتياطات ضخمة فحسب، وإنما يعود كذلك فشل المحاولات العديدة التي جرت ومازالت جارية من قبل الدول الصناعية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية لتوفير طاقة بديلة للنفط كالطاقة الشمسية والطاقة النووية، وذلك لأسباب عدة في مقدمتها ارتفاع سعر تكلفة هذه البدائل، وعدم جاهزيتها لتغطية كل الاستعمالات التي يوفرها النفط لا سيما و أن الانتاج النفطي العالمي قد وصل إلى ذروته وبدأ بالانحصار، فضلا عن الآثار السلبية التي يمكن أن تولدها الطاقة النووية في حال حدوث أي خلل من المفاعلات النووية المولدة للطاقة.[4]

إن النفط هو الذي يضفي الحيوية والقوة على دول الخليج ولاسيما أن المناطق الجغرافية في العالم وفي مقدمتها الدول الصناعية العظمى المعروفة بمجموعة الثماني (الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، المملكة المتحدة، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، روسيا)،

---

[1] سليم كاطع علي، مرجع سبق ذكره ، ص 142.

[2] المرجع نفسه ، ص 147.

[3] المرجع نفسه ، ص 148.

[4] المرجع نفسه ، ص 149.

تزداد الآن ارتباطا بنفط الخليج إضافة إلى دول أخرى مثل الصين والهند اللتان أصبحتا ذات أهمية اقتصادية معتمدة بشكل كبير على النفط.[1]

جدول يبين كمية الاحتياطي النفطي في دول الخليج حسب التسلسل الزمني لاكتشاف النفط:

نسبة احتياطي النفط في دول الخليج:

الدولة	سنة اكتشاف النفط	الاحتياطي	النسبة %
إيران	1908	137	%13
العراق	1923	115	%10.9
البحرين	1932	غير متوفر	غير متوفر
السعودية	1938	264	%25
الكويت	1938	101.2	%8.5
قطر	1939	15.2	%1.27
الإمارات	1950	97.8	%8.14
سلطنة عمان	1960	5.6	%0.47
اليمن	1984	2.9	%0.24

المصدر: حارث قحطان عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص ص 123-124.

منطقة بحر قزوين:

تأتي أهمية هذه المنطقة التي تعد إحدى النتائج الجيوبوليتيكية الهام لانهيار الاتحاد السوفياتي في تزايد كثافة التنافس التجاري والسياسي فيها، ووفقا للتقديرات الجيوبوليتيكية فإن احتياطي نفط بحر قزوين قد لا يكون قابلا للمقارنة من حيث الكمية بنفط الخليج العربي، لكنه يظل ذا درجة جودة ممتازة وقادرا على أن يقدم بديلا مميزا كمصدر للطاقة في القرن الواحد والعشرين، لا سيما وأن التقديرات ترى أن بحر قزوين عبارة عن بركة مليئة بالنفط، تبدأ من أذربيجان وتنتهي إلى الضفة المعاكسة في أراضي كازخستان وتركمانستان، وهذه الاحتياطات التي تقدر بـ: (70) مليار برميل لها أهمية كبيرة، في الوقت الذي يتوقع أن تزداد

[1] حارث قحطان عبد الله ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 122-123.

احتياطات ألاسكا و بحر الشمال بحلول عام 2015، وقد وصف المعهد الأمريكي للنفط منطقة بحر قزوين بأنها: " منطقة تعد مصدر هاما وجوهريا خارج منطقة الشرق الأوسط "، كما وصف نائب الرئيس الأمريكي السابق ديك تشيني أهمية المنطقة عندما كان مستشارا لشركة هاليبرتون بقوله: " لا أستطيع أن أذكر وقتا ظهرت فيه منطقة فجأة و أصبحت ذات أهمية استراتيجية كبيرة مثل بحر قزوين".[1]

وتأتي ثلاثة دول في منطقة بحر قزوين وهي كازخستان وأذربيجان وتركمانستان من حيث الأهمية في مجال الطاقة النفطية، إذ تتقاسم هذه الدول الثروة النفطية في المنطقة.[2]

جدول الاحتياطات النفطية المؤكدة و المحتملة لدول منطقة بحر قزوين:

الدولة	الاحتياطات المؤكدة	الاحتياطات المحتملة
أذربيجان	1.2 مليار برميل	32 مليار برميل
كازاخستان	5.4 مليار برميل	92 مليار برميل
تركمانستان	0.6 مليار برميل	80 مليار برميل

المصدر: حارث قحطان عبد الله، مرجع سبق ذكره ، ص 125.

منطقة إفريقيا:

تعد منطقة إفريقيا من المناطق الواعدة في مصادر النفط التي اصبحت تدخل في حسابات الجيوستراتيجية العالمي للنفط، فمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية قدر مجمل احتياطي القارة النفطية(80) مليار برميل، أي نسبة (08%) من الاحتياطي العالمي فقد وصل انتاجها إلى 4 ملايين برميل يوميا، كما أشارت في ذلك دراسة أجراها مجلس الدراسات الوطنية الأمريكي. ويرتكز معظم النفط في ليبيا، نيجيريا وأنغولا وغينيا الاستوائية والغابون والسودان، ويتوقع أن يرتفع انتاج النفط في نيجيريا إلى (4.5) مليون برميل بحدود عام 2020، أما انتاج أنغولا فيتوقع أن يصل إلى(3.3) مليون برميل الوقت نفسه.[1]

[1] حارث قحطان عبد الله ، مرجع سبق ذكره ، ص 124.

[2] المرجع نفسه ، ص 125.

[1] المرجع نفسه، ص 125.

وفي هذا الصدد يؤكد(بول ميكائيل ووبي) مدير معهد الدراسات الاستراتيجية المتقدمة في كلمة ألقاها خلال ندوة " النفط الإفريقي وأولوياته الأمنية للولايات المتحدة والتنمية في إفريقيا" التي عقدت في 06 تموز 2012 في نيجيريا أن المؤشرات والأرقام والإحصائيات الصادرة عن الإدارة لشؤون النفط والطاقة تؤكد عمل كافة الترتيبات على الاستفادة من النفط الإفريقي وزيادة نسبة الاستيراد منه بحدود عام 2015، و تذكر المصادر أن خليج غينيا في غرب إفريقيا يعد من أهم مراكز انتاج النفط من المياه العميقة في العالم، إذ يرجح وصول انتاجه لمستوى(9.5) مليون برميل يوميا عام 2025، أي بما يعادل(11%) من الإنتاج العالمي، كما تضاعفت انتاج الاحتياطات النفطية في إفريقيا في المدة من 1985إلى 2005 وقدرت بـ: (114.3) مليار برميل وتمثل نسبة (10%) من الاحتياطات العالمية، ويحتل خليج غينيا لوحده أكثر من (70%) من انتاج القارة من النفط و (75%) من احتياطاتها كما يتواجد حوالي (35%) من إجمالي القارة الإفريقية من النفط في ليبيا.[1]

[1] المرجع نفسه ، ص 126.

يوضح الجدول الآتي احتياطي النفط في الدول الإفريقية:

احتياطي النفط في إفريقيا بمليارات البرميل لسنة 2008:

الدولة	الاحتياطي لسنة 2008
ليبيا	43.7 مليار برميل
نيجيريا	36.3 مليار برميل
أنجولا	13.5 مليار برميل
الجزائر	12.2 مليار برميل
السودان	6.7 مليار برميل
مصر	4.3 مليار برميل
الغابون	3.2 مليار برميل
الكونغو برازافيل	1.9 مليار برميل
غينيا الاستوائية	1.7 مليار برميل
تشاد	0.9 مليار برميل
تونس	0.6 مليار برميل

المصدر: حارث قحطان عبد الله، مرجع سبق ذكره ، ص 126.

من بين الأوضاع التي أدت إلى استغلال القضايا للتدخل في القارة الإفريقية والسيطرة على مواردها نجد:

1- **مشكلة الجفاف:** إن مشكلة الجفاف التي تعاني منها دول المنطقة تتسبب دوما بالنقص الحاد في الغذاء و تعريض حياة أكثر من (16) مليون من البشر في القرن الإفريقي للخطر و خصوصا في إثيوبيا و أريتيريا و الصومال و جيبوتي، لقد طالب مسؤولي الإغاثة الدولية من الدول والمنظمات المعنية بتقديم ما يعادل 940 ألف طن من تبرعات الغذاء الطارئة، لتفادي النوبة المتكررة لهذا الجفاف.[1]

[1] زينب عبد الله منكاش ، << الأطماع الأمريكية في القارة الإفريقية >> ، **المجلة السياسية و الدولية** ، العدد 35 ، 2017 ، ص ص 1212-1213.

ومن ثمة فأن هذه واحدة من المشكلات الكبيرة في القرن الإفريقي الكبير وبالتالي يسبب مشكلة سهلة الحل ويستعصي على دول المنطقة في ظل الظروف الراهنة وفي ظل المشكلات التي يعانون منها أن يتعاملوا معها.[1]

2- أزمة المياه: تعد مشكلة المياه أحد مصادر القلق والتوتر المهمة داخل القارة الإفريقية في منطقة دول القرن الإفريقي الكبير خاصتا و بعض مناطق الصحراء الكبرى.[2]

إضافة إلى هاتين المشكلتين يوجد أيضا مشكل استمرار النزاعات والصراعات والحروب الأهلية التي أثرت بشكل كبير على استقرار هذه الدول وأنهكتها ما فتح المجال لدخول القوى الأجنبية للسيطرة على مناطق النفوذ في القارة.

أمريكا اللاتينية: بقدر ما تتمتع بعض المناطق الجيوستراتيجية في العالم من مجالات حيوية مهمة كالخليج العربي وبحر قزوين و خليج غينيا فإن منطقة البحر الكاريتي كذلك تتمتع بمجالها الحيوي نظرا لما تحتويه من الثروات الاقتصادية والاستراتيجية القارية وفي مقدمتها النفط، وتعد فنزويلا بمقدمة الدول المنتجة للنفط في المنطقة الأمريكية وهي عضو في منظمة أوبك لإنتاج النفط، وتمتلك من الاحتياطات النفطية المؤكدة نحو(78) مليار برميل، أو ما يعادل (7.4%) من الاحتياطات العالمية وهي بذلك تحتل المرتبة السادسة بعد كل من السعودية والعراق والإمارات والكويت وإيران، كما تحتل كولومبيا أهمية خاصة في إنتاج النفط في القارة الأمريكية لا سيما في منطقة ولاية سانتاندر التي تبعد 300 كيلومتر شمال شرق بوغوتا.[3]

وكذلك تعد المكسيك هي الأخرى من الدول المهمة في القارة الأمريكية في مجال إنتاج النفط إذ قدر المخزون المؤكد بحوالي(37) مليار برميل ولديها مخزون طويل الأمد يقدر بنحو (150–120) مليار برميل، هذه التقديرات تضع القارة الأمريكية في المرتبة الثالثة بعد الخليج العربي، وبحر قزوين على المدى البعيد.

---

[1] المرجع نفسه، ص1213.

[2] المرجع نفسه، ص1214.

[3] حارث قحطان عبد الله ، مرجع سبق ذكره ، ص 127.

تمتد المصالح النفطية من المكسيك إلى الأرجنتين مرورا بكولومبيا وفنزويلا والإكوادور والبرازيل.[1]

تعد البلدان النامية والفقيرة عرضة لخطر هذه التحديات خاصة إذا تعلق الأمر بمستوى معيشة سكانها، فتقرير منظمة الإشعار الدولية على سبيل المثال يؤكد أن 46 دولة معرضة للنزاع نتيجة لتغيرات المناخ المتفاعلة مع العوامل الاقتصادية والاجتماعية والمشاكل السياسية، و يضيف التقرير أن ما يقارب نصف سكان العالم يعتمدون مباشرة على الموارد الطبيعية المتجددة، إذ أن نحو 2.5 مليار شخص يعيشون من الزراعة، في حين أن 1.6 مليار من السكان يعتمدون في عيشهم على موارد الغابات، وهناك عدد من العلماء والعاملين في مجال التنمية يؤكدون أن تزايد ندرة المواد المتجددة قد يكون له عواقب اجتماعية عميقة هذه الندرة لها ثلاثة أسباب رئيسية:

- ✓ **الندرة الناجمة عن الطلب:** تكون بسبب النمو السكاني وتزايد عملية استهلاك الأفراد.
- ✓ **الندرة الهيكلية:** وتكون بسبب التوزيع الغير العادل للموارد البيئية بين الفئات الاجتماعية.
- ✓ **الندرة بسبب العرض:** ويكون ذلك عندما تكون نسبة التناقض في الموارد الطبيعية أكثر من نسبة الزيادة والتجدد في نفس الموارد.[2]

المطلب الثاني: أهمية الأمن الطاقوي من وجهة نظر الدول المنتجة.

يرتبط مفهوم هذه الدول للأمن الطاقوي بمفهوم بقاء الطلب عند حدوده القصوى وذلك لهدف ضمان أكبر قدر من العائدات المالية من أسواق الطاقة لتمويل احتياجاتها وتغطية نفقاتها، كما تسعى هذه الدول لإبقاء العرض أقل من الطلب وذلك لتحقيق هدفين أساسيين أولهما زيادة عمر احتياطاتها وثانيها ضمان أسعار مرتفعة تزيد من إيراداتها المالية، ويتحكم في الأمن الطاقوي لدى الدول المنتجة العوامل الرئيسية التالية:

- ✓ عدم استقرار الانتاج بسبب النزاعات الداخلية والإقليمية للدول المنتجة.

---

[1] محمد سالم أحمد الكواز، مرجع سبق ذكره ، ص 347.

[2] طروب بحري ، << المتغير البيئي والنزاعات الدولية>> ، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد الثامن، جانفي 2016، ص 187.

- ✓ إرتفاع العائد النفطي زاد من خطر الصراع الداخلي، فتراكم هذه الثروة في أيدي نخبة بارزة قد يثير احتقانا داخليا يمكن أن يتطور إلى تمرد وحركات إرهابية وغيرها، و هو ما تشهده على سبيل المثال دولة نيجيريا منطقة دلتا النيجر وبيافرا biafra ، وماشهدته العراق بعد الرئيس الراحل صدام حسين إذ سعت المليشيات الكردية (البشمركة) للسيطرة على مدينتي كركوك والموصل وضمهما لفدرالية كردستان العراق بسبب توفر هذين المدينتين على أكبر المخزونات النفطية بالعراق، مقاطعة كابيندا cabinda في أنغولا وناجورنو كاراباخ بأذربيجان و جمهورية الشيشان بروسيا.[1]
- ✓ وعدم الاستقرار لا يقتصر على الأنظمة السياسية أو الاعتبارات الخاصة بالحدود فحسب، فالأهمية الاستراتيجية للنفط والغاز الطبيعي دفعت بعض الأنظمة والحركات المتمردة والانفصالية لاستغلال تلك الأهمية لتوجيه رسائل تهديد للدول، فكلما تعقدت العلاقات بين إيران والدول الغربية بشأن ملفها النووي تهدد بإغلاق مضيق هرمز الذي يمر عبره حوالي 60% من نفط المنطقة.
- ✓ النفوذ الذي يباشره الكارتل النفطي والشركات النفطية الاحتكارية، والذي من شأنه أن يهدد الاقتصادات الصغيرة والضعيفة.[2]

1. المفهوم العربي لأمن الطاقة بين تأمين الأسواق، حماية المواقع من التهديدات وضمان حقوق الأجيال من الطاقة الأحفورية:

بالنظر لاعتبار المنطقة العربية من بين أهم مصادر الطاقة التقليدية في العالم فإن الأمن الطاقوي العالمي ارتبط بهذه المنطقة، أما مقاربة الدول العربية لأمنها الطاقوي فترتكز على ثلاث أسس هي:

1. ضمان أكبر قدر من العائدات المالية من أسواق الطاقة، كشرط أساسي لأمنها الاقتصادي في الأجل القصير والمتوسط، مما يسمح لها بتمويل عملية التنمية واستثمارات البنية التحتية، والمشاريع الاقتصادية الكبرى، وتغطية النفقات العسكرية.

---

[1] جهيدة ركاش، **أهمية الطاقة المتجددة في تحقيق الأمن الطاقوي العالمي**، ملتقى الأمن الطاقوي بين التحديات و الرهانات، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 25–26 أكتوبر 2016، ص 128.

[2] المرجع نفسه، ص 128.

2. ضمان بقاء الدول المستهلكة في علاقة ارتهان(تبعية) شديدة لمصادرها الطاقوية من أجل تمكينها من القدرة على استخدام سلاح الطاقة كأداة ضغط سياسية ودبلوماسية في سياستها الخارجية.[1]

الأساس الثاني: حماية المواقع الطاقوية من التهديدات.

نظرا للوضع الأمني الذي تعيشه معظم الدول العربية في ظل انتشار الجماعات الإرهابية (الجزائر، ليبيا، العراق)، وبعض الحركات المناوئة للسلطة المركزية (الأكراد في العراق، الشيعة في شمال شرق السعودية) أضحى من صلب الأمن الطاقوي العربي حماية المنشآت الطاقوية من الهجمات التي قد تتعرض لها سواء كانت مناطق الإستخراج أو وسائل النقل كالحاويات و الأنابيب.[2]

الأساس الثالث: ضمان حقوق الأجيال القادمة من الطاقات الأحفورية.

في ضل الاستنزاف الذي تعرفه المنطقة العربية لثرواتها الطبيعية وفي مقدمتها النفط والغاز، أضحى لزاما عليها تقنين الاستخراج وتحديد كمياته للإطالة من عمر المخزون الطاقوي للأجيال القادمة، ولهذا على الدول العربية ومنظمة الأوبك الإبقاء على مستوى عرض الطاقة في الأسواق العالمية، دون مستوى الطلب عليها، للحفاظ على ارتفاع الأسعار واستقرارها عند مستويات معينة.[3]

---

[1] الياس قسايسية، **الأمن الطاقوي العربي من معضلة لأمن الأسواق إلى التهديدات** ، ملتقى الأمن الطاقوي بين التحديات و الرهانات، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 25-26 أكتوبر 2016، ص 339.

[2] المرجع نفسه ، ص 339.

[3] المرجع نفسه ، ص 340.

خلاصة:

مما سبق دراسته نستنتج أن اعتماد الدول الكبرى الصناعية على استغلال و استنزاف الموارد الطبيعية الخام من نفط وبترول و غاز طبيعي و فحم مستخدمة في ذلك كل الطرق القانونية و غير القانونية للاستحواذ على مناطق تواجد هذه الموارد سواء عن طريق الحروب أو خلق بؤر توتر في هذه المناطق لصرف النظر عنها أو من خلال استعمال و التحجج بمحاربة ظاهرة الإرهاب، كما نلاحظ أن للدول النامية دور كبير للسماع لهذه الدول بالحصول على هذه الموارد الخام بأقل تكلفة كانت و مقابل مساعدات ضئيلة جعل من الدول الكبرى تتمادى في أفعالها لضمان مستقبلها الاقتصادي و البقاء في الصدارة متجاهلة في ذلك ما ترتب عن هذه الأفعال من مخاطر هددت البشرية، وكذا بقاء الدول النامية في تبعية دائمة لها حتى في تحمل أعباء ما يصدر عن دول الشمال رغم وجود لا مساواة و لاتكافؤ اقتصادي بينهما.

الفصل الثاني:

التلوث البيئي و أثره على الأمن البيئي و العالمي.

المبحث الأول: أسباب و مظاهر التلوث البيئي .

المبحث الثاني: الجهود الدولية في الحفاظ على الأمن البيئي العالمي.

تمهيد:

نتيجة تفاعل الانسان مع بيئته التي يعيش فيها و نشاطه اللاعقلاني تجاه البيئة أدى إلى اختلال البيئة الطبيعية و بروز العديد من المشكلات البيئية لم تعرف هذه المشكلات حدودا للتدهور بل توسعت لتشمل كل دول العالم بما فيها الدول الصناعية الكبرى و شملت آثارها السلبية مختلف المجالات أدت إلى محاولة الدول الكبرى مجتمعة مع الدول النامية إلى عقد مؤتمرات و اتفاقيات و إنشاء منظمات و مراكز و مؤسسات تعني بمشاكل البيئة و كذا فرض التزامات قانونية على الدول المخالفة لهذه المؤتمرات من أجل الحفاظ على الأمن البيئي العالمي و تحمل المسؤولية الدولية اتجاه ذلك دون تمييز بين المتسبب الرئيسي في هذه المشاكل بغض النظر عن كونه طرف متقدم أو متخلف، لذا سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى أهم أنواع و مشاكل التلوث البيئي و كذا أهم المؤتمرات السابقة و الحديثة التي عقدت بهذا الشأن و كذا مدى التزام الدول الكبرى و النامية بهذه المؤتمرات و موقفهم إيزاء مظاهر التلوث البيئي.

المبحث الأول: أسباب و مظاهر التلوث البيئي.

إن إطلالة القرن الحادي والعشرون والنظام العالمي الجديد يتعرض للفوضى وسط انتشار إرهاب التلوث وأخطار بيئية وشيكة تهدد البشرية والإنسان في وجوده في أي بقعة من الأرض، وأن هذه المخاوف باتت تطال العالم برمته فأهمية البيئة هي بالمحافظة على الحياة الطبيعية وبقاء الموارد المتجددة تلقائيا.[1]

في هذه الأيام يعيش العالم وسط أخطار كبيرة معرضة للانفجار في أي وقت منها على سبيل المثال لا الحصر انتشار أسلحة الدمار الشامل وتطويرها المستمر والمفاعلات النووية في الفضاء، وارتفاع حرارة الأرض والتغيرات المناخية وارتفاع عدد السكان في العالم ونضوب الخيرات والعواصف الشمسية، لقد أصبح هذا الواقع الخطير المعيوش في بداية القرن الحادي والعشرين، في ظل عالم تقوده الولايات المتحدة الأمريكية وتفرض سياسة القوة وفقا لمصالحها، وتهيمن على الدول الضعيفة ومن يخالف القاعدة تلصق التهم به تمهيدا لفرض عقوبات اقتصادية عليه مما أدى بالدول الخضوع لهذه القاعدة حفاظا على مصالحها وأنظمتها تجنبا لشرها وقوتها.[2]

من خلال هذا المبحث سنعرض أهم الأسباب ومظاهر التلوث البيئي و مخاطره وكيف أن للدول الكبرى يد في زيادة شدة هذه المخاطر على البشرية والعالم ككل.

المطلب الأول: أسباب التلوث البيئي.

تعتبر مشكلة التلوث البيئي من المشاكل الرئيسية التي تواجه دول العالم في الوقت الحالي وعلى الرغم من إحساس الاقتصاديين بخطورة المشكلة منذ وقت طويل حينما تناول "بيجو" عام 1932 مشكلة التلوث البيئي، إلا أن هذه المشاكل لم تؤخذ مأخذ الجد حتى الستينات من القرن الماضي، حينما أضحت مشكلة التلوث البيئي منافسة لكل المشاكل الأخرى التي بدأ العالم في مواجهتها، فقد بدأ القلق من تزايد تركيز ثاني أكسيد الكربون(co2) الناتج عن احتراق الوقود الأحفوري في طبقات الجو، مما يهدد بارتفاع درجة الحرارة وإذابة الثلوج وفيضان المياه عن المناطق الساحلية ويرتبط التلوث البيئي بزيادة

---

[1] عامر محمود طراف، **إرهاب التلوث و النظام العالمي**، (ط1، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر والتوزيع،1422هـ – 2002 م)، ص 7.

[2] المرجع نفسه، ص 7–8.

النشاط الانتاجي، فطالما أن النشاط الاقتصادي يزداد فلا بد وأن حجم التلوث البيئي يزداد مع زيادة مستوى النشاط الصناعي، الذي يعتمد اعتمادا كليا على النفط ومشتقاته.[1]

لقد أصبحت مشكلة التلوث البيئي مشكلة عالمية ولا تقتصر على حدود الدول التي ينبعث منها التلوث، وهذا ما يدعو إلى الاهتمام بهذه المشكلة.[2]

أدى تسابق الدول حول التنمية الاقتصادية والتطور التكنولوجي إلى زيادة الأنشطة البشرية، التي تسببت في تلوث البيئة ووقوع الكوارث الطبيعية، وظهر جليا الخلاف القائم بين الدول المتقدمة والدول النامية، فالدول المتقدمة تواصل تحقيق مصالحها الاقتصادية ولو على حساب تلويث البيئة بواسطة الأنشطة الصناعية أما الدول النامية فتسعى إلى مواكبة التطور الحاصل لدى الدول المتقدمة، ولكن بوتيرة بطيئة وعلى حساب استنزاف الموارد الطبيعية.[3]

فباسم النمو الاقتصادي الذي هدف إلى رفع معيشة الأفراد ورفع مستوى الدخل القومي كان لا بد من عدم الاكتراث للبيئة ومشكلات الحد من تلوثها. وفي حين تقوم الدول الصناعية الكبرى بنهب الأنظمة البيئية وتصنع تقنية أشبه ما تكون بلعب الأطفال ونسميها رفاهية نمط حياة جديد وفي الوقت نفسه تعاني من تلوث بيئي ضخم، وفي الوقت ذاته تعاني دول العالم الثالث من اكتظاظ سكاني تضغط على الأنظمة البيئية فتدمرها وتقضي على الأنواع الحيوانية فيها.[4]

تفرز مشكلات البيئة تحديات وتهديدات للأمن البيئي، حيث شهدت السنوات الأخيرة تدهورا مخيفا للبيئة الطبيعية بات يهدد مسيرة التنمية الاقتصادية واستمرارية الحياة، هذه القضايا التي كان التعامل معها يبدو ممكنا على الصعيد الوطني تحولت إلى أزمات تتطلب

---

[1] أسماء دريسي، << مستقبل الطاقة المتجددة في إطار المخاوف البيئية العالمية و الاحتباس الحراري و التغيير المناخي>> ، **فكر و مجتمع** ، العدد 25، يونيو /حزيران 2015، ص 125.

[2] المرجع نفسه، ص 126.

[3] عيسى لعلاوي، << الأحكام الخاصة ببروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية تغيير المناخ >>، **فكر و مجتمع**، العدد 30، مارس/آذار 2016، ص 285.

[4] أحمد سعيد نوفل، المرجع السابق، ص 199.

حلولا عالمية عاجلة وشاملة، وتحولت الجهود الدولية في ميدان البيئة من اتفاقيات و مؤتمرات إلى مجال جديد للصراع بين الشمال والجنوب.[5]

إن عودة الخلافات الداخلية والنزاعات الاقليمية والدولية إلى الواجهة والتسابق إلى تطوير أسلحة الدمار الشامل على الكرة الأرضية وفي الفضاء الخارجي، وانتشار الفوضى النووية وإن كلفه الإنفاق على التسلح لمعظم دول العالم في العام 2000 تجاوزت ألف ومئة دولار في السنة، وارتفاع الغازات بمعدل 26 مليار طن سنويا بالإضافة إلى موار كلوريد – فلوريد– كربون، "CFC " إلى الأجواء، ودفن بمعدل 62 مليار طن من النفايات سنويا في التربة، و قطع الغابات بمعدل 60 هكتار كل دقيقة في والانتشار المتواصل لكل أنواع التلوث الذي لا يقدر ولا يحصى، فهو يزداد مع عدد الصناعات وارتفاع السكان في العالم، سوف يؤدي ولا شك إلى ما يسمى بالقضاء الحتمي على العالم، إن مخلفات التكنولوجيا أحدثت أضرارا مذهلة بالطبيعة خربت النظم الإيكولوجية وأحدثت خللا في النظام الطبيعي، يشهد الحاضر أكبر عملية تخريب بالبيئة والتنمية والكمائن المنصوبة لشعوب الكرة الأرضية في المستقبل وعلت أصوات آلاف العلماء تناشد الأمم المتحدة و تنبه من أخطار البيئة، وتصاعد الغازات أهمها: غاز ثاني أكسيد الكربون والكلوريد والفلوريد والكربون(CFC)، وتلوث الأجواء لطبقة الأوزون و تغيير المناخ.[1]

تحويل الغاز وما يسببه من ضرر على البيئة قد أصبحت نتائجه خطيرة وكارثية عليها، يعلم الجميع أنه من الضروري الحد من انبعاثات الغاز بشكل فوري ومريح خاصة أكسيد الكربون وذلك من أجل الحد من ارتفاع درجات الحرارة لكن المثال يكمن في طريقة الحد من ذلك لأن كل التدخلات في هذا الإطار أخذت بعين الاعتبار وبالدرجة الأولى التنمية والتطور الاقتصادي وعليه كل الاقتراحات والمشاورات الخاصة بالشأن البيئي لم تكن مؤسسة على أساس مشكل بيئي بل على أساس أنها أولا و قبل كل شيء شأن اقتصادي، وهذا ما يعتبر السبب الرئيسي لفشل أو لمحدودية النقاشات والنتائج التي توصلت إليها المؤتمرات خلال سنوات حول مشاكل البيئة. فالبلدان الغنية والصناعية والتي تتحمل أكبر

---

[5] صونية بيزات، << الأمن البيئي >> ، **مجلة العلوم الاجتماعية و الانسانية**، كلية الحقوق، جامعة سطيف، العدد 30، جوان 2014، ص 21.

[1] عامر محمد طراف، المرجع السابق، ص 09.

مسؤولية لهذا الإنبعاث منذ التاريخ يجب عليها أن توافق على إنقاص حجم هذا الإنبعاث حتى تترك مجالا للبلدان النامية لتمارس حقها في التطور والتنمية.[2]

يمكن اختصار الأسباب في:

1-سوء استخدام الموارد:

إن غياب التوظيف الأفضل للموارد قد يقود الإدارات وحتى الحكومات إلى نتائج وخيمة ومآخذ لا حصر لها، علما أن كل مورود له طريقته الخاصة لاستغلاله وضرورة خاصة لاحتوائه، فاستغلال النفط والاستفادة من مشتقاته غير استغلال الأسمدة الكيمياوية وصناعة المبيدات الحشرية مما يفسر ويكشف لنا بعض أوجه التعدد والتنامي والاستثمار في الموارد ويلازم ذلك ضرورة الحد من خلال مواجهة التهديدات والأخطار المحيطة به.[1]

2-الندرة و التدهور المؤدي إلى الصراع:

من أهم أسباب النزاعات هو محاولة فرض السيطرة على المواد الأولية وامدادات الطاقة والأرض ومواد المياه ومصائد الأسماك وغيرها من المواد البيئية الأساسية، وتزيد هذه النزاعات والصراعات مع ازدياد شح الموارد فيزيد على إثرها الإجهاد البيئي ولذلك فالمشكلة الرئيسية التي يغطيها الأمن البيئي هي حول كيفية المحافظة على الموارد الطبيعية المتجددة وعدم استنزافها لتظل قادرة على سد احتياجات البشر مستقبلا بدلا من محاولة السيطرة على موارد هي في طريق النضوب، وقد تعرضت البيئة الطبيعية لضغط بشري هائل ترتبت عنه آثار سلبية نتيجة اللامبالاة والسعي إلى رفاهية الحياة عبر توظيف التطور التقني في جميع المجالات، وأثقل الشمال الصناعي الجنوب بالتزامات بيئية مماثلة لتلك المفروضة عليه، في حين أن الجنوب لم يسهم بالقدر نفسه في تلويث البيئة، كما أنه لا يمتلك القدرات المادية لمجابهة التحديات التي أصبحت تعاني منها من انحسار الموارد الطبيعية، هذا الذي يؤدي بدوره إلى التسابق بين الشمال والجنوب من أجل السيطرة على الموارد والطاقة في مقابل

---

[2] سونيتا ناران، تر: أمال عميرات، << اللا عدل المرتكب في الجنوب >> ، **فكر ومجتمع**، العدد الثلاثون، مارس/ أذار 2016، ص414.

[1] نوال يونس محمد، << الأمن الإنساني و التحديات البيئية >> ، **مجلة تكريت للعلوم الإدارية و الاقتصادية**، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة تكريت، العدد 10، 2008، ص 26.

التنصل من الالتزامات، بل ورفض المقررات التي وضعتها المؤتمرات الدولية في هذا المجال وهذا ما يزعزع السلم و الأمن الدوليين.[2]

المطلب الثاني: أنواع التلوث البيئي.

أولا: التغيرات المناخية.

التغير البيئي اليوم أصبح يهدد الإنسانية بشكل حقيقي مما يتطلب ردود فعل استعجالية من طرف المجموعة الدولية على اختلاف مستوياتها الإقليمية والدولية والمحلية، حيث أن الانبعاثات الغازية وما تسببه من آثار سلبية بل وكارثية خطيرة تهدد المناخ والطبيعة والكون ومنه الحياة البشرية. كل ذلك يجعل من الضروري تكاثف جميع الجهود في تحمل المسؤولية الكاملة في توحيد الجهود لمجابهة تلك التهديدات البيئية إلا أن الدول الكبرى المصنعة لها النصيب الأوفر من تلك المسؤولية مقارنة بالدول الضعيفة دول الجنوب.[1]

من بين كل القضايا والمشاكل البيئية المستجدة حاليا في العالم تبقى ظاهرة تغير المناخ هي القضية الأكثر أهمية والأكثر إلحاحا على المجتمع الدولي، وذلك بما تفرضه من تأثيرات وتداعيات مستقبلية خطيرة، ليس أقلها جفاف بعض الأنهار وغرق أجزاء شاسعة من المناطق الساحلية، وتبديل خريطة مناطق الانتاج الزراعي في العالم.[2]

يؤدي العامل المناخي دورا رئيسيا في انعدام التوازن البشري، فالتصحر والفيضانات والنقص في المساحات المزروعة أو المسكونة، تساهم في زيادة الاخلال بالتوازن، وتولد المزيد من اللاجئين أو ما يسما " باللاجئين البيئيين "، فقد أشار تقرير IPCC الثالث التابع للأمم المتحدة والمتعلق بالتغيرات المناخية، إلى أن أحداث الطقس(موجات الحر والعواصف، الأعاصير) من المرجح جدا أن تزيد خلال السنوات القادمة وبذلك يصبح التغير المناخي مصدرا للتنافس القوي والخطير بين الدول من أجل الحصول على حاجات الإنسان

[2] صونية بيزات، المرجع السابق، ص 24.

[1] نورالدين فلاك، مرجع سبق ذكره ، ص 08.

[2] أسماء دريسي، مرجع سبق ذكره ، ص 128.

الأساسية، ومن المتوقع أيضا أن تؤدي هذه التغيرات البيئية إلى مواجهات أو صدمات داخلية بين مختلف مكونات المجتمع الواحد.[3]

- **الآثار الناتجة عن التغير المناخي:**

1-ارتفاع درجة الحرارة و مستوى سطح البحر:

يعد متوسط درجات الحرارة في العالم اليوم أعلى بمقدار 0.75% مما كان عليه في مطلع القرن العشرين بسبب النشاط البشري وبخاصة حرق الوقود الأحفوري وإزالة الغابات مما يؤدي إلى تزايد انبعاثات ثاني اكسيد الكربون، ومن المتوقع ارتفاع متوسط درجات الحرارة في العالم خلال القرن الواحد والعشرين إلى أكثر من 05% ومع استمرار تزايد هذه الانبعاثات يتوقع ارتفاع مستوى سطح البحر ما بين متر إلى ثلاثة أمتار خلال هذا القرن بسبب ذوبان الجليد والمحيطات مما من شأنه تهديد 1.28% من سكان المعمورة و1.30 % من الإنتاج العالمي وإغراق مناطق ساحلية كبيرة وانخفاض مستوى الانتاجية أو فقدانها فضلا عن تهجير السكان وفقدان التنوع الحيوي على اليابسة وتهديد البنية التحتية.[1]

2- تهديد الأمن المائي:

تعد المياه العذبة من الموارد الأعلى قيمة والأقل توافرا في العديد من الدول وتعد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من أكثر المناطق تأثرا بتغير المناخ على مواردها المائية باعتبارها من أكثر المناطق شحا بالمياه في العالم حسب تقرير التنمية الإنسانية للعام 2008/2007 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمعنون" مكافحة تغيير المناخ : التضامن الإنساني في عالم منقسم " وهذا ما من شأنه أن يشعل داخل هذه الدول، كما أن النقص في الموارد المائية النظيفة تعد مشكلة تواجهها بلدان إفريقيا جنوب الصحراء. ومن المتوقع تزايد الضغط على الموارد المائية بسبب نقص كميات الأمطار مما يرجح أن يزيد

[3] طروب بحري، مرجع سبق ذكره ، ص 189.

[1] رشيد مسعودي، **الرشادة البيئية**، (غير منشورة) ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة سطيف2، 2013/2012، ص 167.

العجز المائي إلى حوالي 75.4 مليار متر مكعب عام 2030 بسبب عوامل مناخية وغير مناخية، كالنمو السكاني المتسارع والتطور الصناعي.[2]

3-تهديد الأمن الغذائي:

يرتبط الأمن الغذائي ارتباطا وثيقا بالموارد البيئية، وفي هذا الإطار يؤثر تغيير المناخ على الأمن الغذائي من خلال وطأته على أنظمة الإنتاج الغذائي والزراعي بسبب الجفاف والاجهاد المائي، كما يؤدي ذلك إلى تراجع الانتاج في الدول النامية إلى 9% وبخاصة في دول إفريقيا وجنوب الصحراء وبلدان أمريكا اللاتينية، ويؤدي تغيير المناخ أيضا إلى تهديد الزراعات المحلية وعدم استقرار أسعار المواد الغذائية العالمية وهو ما من شأنه تهديد سبل رزق البشر ورفاههم.

ثانيا: التلوث الهوائي: يحدث التلوث الهوائي عندما تتواجد جزيئات أو جسيمات في الهواء و بكميات كبيرة عضوية أو غير عضوية، حيث لا تستطيع الدخول إلى النظام البيئي و تشكل ضررا على العناصر البيئية و هو أكثر أنواع التلوث انتشارا نظرا لسهولة انتقاله و إنتشاره من منطقة إلى أخرى و لفترة زمنية وجيزة نسبيا، و يؤثر هذا النوع من التلوث على الإنسان، الحيوان و النبات و يخلف آثار بيئية ، صحية و اقتصادية واضحة متمثلة في التأثير على صحة الإنسان و انخفاض كفاءته الإنتاجية كما أن التأثير ينتقل إلى الحيوانات يصيبها بالأمراض المختلفة و يقلل من قيمتها الاقتصادية، أما تأثيرها على النباتات متمثلة في انخفاض الإنتاجية الزراعية للمناطق التي تعاني من زيادة تركيز الملوثات الهوائية، بالإضافة إلى ذلك هناك تأثيرات غير مباشرة متمثلة في التأثير على النظام المناخي العالمي حيث أن زيادة تركيز بعض الغازات مثل ثاني أكسيد الكاربون يؤدي إلى إحتباس حراري.[1]

✓ أسباب التلوث الهوائي إلى مصادر صناعية أخرى طبيعية:

أ- الأسباب الصناعية:

---

[2] نور بورنان، **جهود الأمم المتحدة لتحقيق الأمن البيئي العالمي**،(غير منشورة) ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة 2019/2018، ص 14.

[1] خليفة كريفور، << التهديدات البيئية و منطق الأمن البيئي الإقليمي و الدولي>> **علاقات دولية و دراسات أمنية**، 13 أفريل 2013، ص 04.

1- النفايات الصلبة كانت أو سائلة مثل دخان و عوادم السيارات، حبوب اللقاح و الأتربة.

2- الغازات السامة مثل أول أكسيد الكربون و الكبريت الهيدروجيني و الأزوتي أو سبب الغازات الخانقة كأبخرة المصانع التي تحتوي على مواد ضارة كذلك يتلوث جراء التنقيب عن النفط، كما يتلوث من الاشعاعات الذرية.

أبرز مثال عن أسباب تلوث الهواء نجد انفجار تشرنوبيل السوفييتي حيث دامت أثاره لمدة خمس سنوات تجسد في تشوهات خلقية أمراض عديدة.

3- أسباب طبيعية: كالنيازك و البراكين.[2]

آثـــاره:

تلوث الهواء لا يكتفي بإتلاف التربة و الخسائر البشرية، و مثال ذلك حادثة تشرنوبيل أدت إلى تشوه النسل حيث أن عددا كبيرا من الأطفال يولدون مشوهين بسبب التسرب الإشعاعي، فتلوث الهواء يخلف آثار بشرية و مادية، إذ ترجع مشكلة التلوث الهوائي إلى استغلال و استنزاف موارد الطاقة كالفحم و الطاقة النووية، وزيادة التركيز الصناعي و السكاني في المدن.[1]

كذلك من انعكاساته تلف الأشجار حيث ارتفاع معدلات الأشجار الميتة في تزايد في بعض غابات أوربا، بحيث تشير الإحصائيات إلى أكثر من ثلث أشجار أوربا تبدو مخربة أو ميتة بحيث تقدر بـ: 10 مليار دولار سنويا بلغت خسارتها ليس أوربا فقط بل شملت الولايات المتحدة الأمريكية و معظم دول العالم النامي المكتظة بالسكان و المصانع فإتلاف الغابات و الأشجار يعود بالضرر على الدول مخلفا بذلك انعكاسات سلبية خاصة على الأمن الغذائي و ارتفاع تركيز الغازات المسببة للاحتباس الحراري.[2]

ثالثا: مشكلة التصحر:

إن مكافحة التصحر يتطلب جهودا كبيرة جدا على المستوى المحلي و الوطني و الإقليمي و الدولي، فهو عائق في استمرار الإنتاج و يساعد في تزايد الفقر و انتشاره بشكل واسع،

---

[2] نور بورنان، مرجع سابق، ص 22.

[1] المرجع نفسه، ص 23 .

[2] المرجع السابق، ص 24.

يؤثر التصحر على نحو سدس سكان العالم، و أن حوالي ثلثي الأراضي الجافة التي تبلغ 3.6 من ملايين الهكتارات، وربع مجموع مساحة اليابسة في العالم، و أن أوضح أثر للتصحر هو تردي 3.3 من ملايين الهكتارات من مجموع أراضي الرعي مما يشكل 73 بالمئة منها تنخفض إمكانياتها لاستيعاب البشر و الحيوان، إنها أحد مشاكل البيئة البارزة، و التصدي لها هو الحد من انتشار الفقر الواسع على النطاق الذي يتطلب مشاركة المجتمعات المحلية و الحكومات الوطنية و المنظمات غير الحكومية و المنظمات الدولية و الإقليمية، و التنسيق و التعاون في هذا السياق.[3]

✓ **أسبابه:**

أ- عوامل طبيعية : أهمها:

1- التغيرات المناخية: تزايد حدة الجفاف، عدم انتظام الأمطار... إلخ.

2- انجراف التربة: و بالتالي فالتصحر يمكن أن يكون سبب في التصحر أو نتيجة لهذا الأمر الذي يؤدي إلى تجريد التربة من الغطاء النباتي و هذا الأخير قد ينمو بفعل عوامل طبيعية مختلفة أو ناتج من الأمطار.

3- حركة الكثبان الرملية: و هي نتيجة سرعة الرياح تزحف الكثبان الرملية من المناطق الصحراوية تجاه المناطق السكنية و الزراعية ما ينجم عنها من أمراض مختلفة تلوث الهواء.

4- تملح التربة: نتيجة الري المفرط للأراضي الزراعية و اتباع الأساليب الزراعية الخاطئة و ارتفاع درجة الحرارة و تملح الأرض في المناطق الجافة يحولها إلى سبخات مالحة و أراضي غير منتجة و غير صالحة للزراعة.[1]

ب- عوامل بشرية: فهي تتعدد كقلة الوعي البيئي، و إزالة الشجار، الرعي المفرط، سوء الإدارة و الجهل لدى المسؤولين، الاستخدام الغير مستدام للموارد الطبيعية...إلخ.[2]

---

[3] عامر محمد طراف، **ارهاب التلوث و النظام العالمي**، (ط1؛ لبنان: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، 2002)، ص 19.

[1] نور بورنان، المرجع السابق، ص 26.

إن أضرار هذه الظاهرة متعلقة بالعنصر البشري بالدرجة الأولى فهي تشكل تهديد للأمن الغذائي في ظل المنو السكاني السريع الذي يشهده العالم نتيجة تدهور الأراضي الزراعية و فقدان التنوع البيولوجي الذي يؤثر في بقاء الحيوان، و الإنسان، كذلك النظام الإيكولوجي، الذي ساهم في تعديل و تلطيف الجو ناهيك عن تأثيره على الحالة الاقتصادية و هذا راجع لتدهور المحاصيل الزراعية ما يؤثر على الإنتاج و ينجم عن ذلك هجرة السكان نتيجة الأوضاع الاجتماعية المتراجعة و تفاقم مشكلة الفقر و زعزعة الاستقرار العالمي سببه البحث عن الأمن الغذائي عن طريق الهجرة الغير شرعية.[3]

رابعا: النفايات الصلبة:

تشكل النفايات أكبر ملوث للبيئة، حيث إن أضرارها كبيرة على الإنتاج و المستهلك لذلك يقتضي التقليل منها و خاصة في المؤسسات الصناعية، تسبب هذه النفايات تلوث موارد المياه العذبة و امداداتها، و لها آثار سلبية على التنمية البشرية و خاصة صحة الإنسان.[1]
لها عدة أنواع:

- النفايات الحضرية: فهي الناتجة عن الأنشطة المنزلية و أنشطة السكان في المنازل و المطاعم و غيرها فهي تتكون من مواد معروفة و مخلفات المطابخ.
- النفايات الصلبة الزراعية: فهي مرتبطة بكل المخلفات الزراعية كأنواع الفواكه و الخضر التالفة و النباتية و الحيوانية كإفرازات الحيوانات و الأعلاف... أيضا الصناعية كمخلفات المعدات و الأدوات الزراعية.
- النفايات الصلبة الصناعية: فهي تخص كل الأنشطة الصناعية المختلفة كصناعة مواد البناء و المواد الغذائية...إلخ.[2]

النفايات الصلبة الخطرة: تتمثل في:

- نفايات العمليات الصناعية الناتجة من القطاع الصناعي قد تأخذ أشكال صلبة أو سائلة أو غازية، وهي ضارة و يصعب الإستفادة منها أو تحويلها إلى أي مواد أخرى

---

[2] المرجع نفسه، ص 26.

[3] المرجع نفسه، ص ص 27– 28.

[1] عامر محمود طراف، المرجع السابق، ص 39.

[2] نور بورنان، مرجع سبق ذكره ، ص 32.

كما أن هذا النوع يشكل خطرا على عناصر البيئة الطبيعية، إن خطورة هذا النوع من النفايات تكمن في صعوبة التخلص من التلوث الناجم عنه لعدم وجود طريقة تصرف تلك المواد، يمكن تقسيمها حسب تأثيرها على البيئة فهناك " النفايات الصناعية الغازية المرتبطة بتلوث الهواء يتم من خلال دخان المصانع و ما يصدر عن الأنشطة الصناعية من نفايات ذات أثر ضعيف كما أن هناك أنشطة ضارة تمثل خطرا شديدا من الملوثات الناتجة عن مصانع التي تستعمل السولار كمصدر لإنتاج الطاقة أو الملوثات الناتجة عن مصانع الإسمنت[3]

خامسا: التلوث البحري:

تعاني البيئة البحرية من مشكل يتعلق بتلوث المياه و الشكل الثاني يتعلق بنضوب المياه و تلوث المحيطات و السواحل. فالتلوث البحري مرتبط أساسا بالأنشطة الأرضية و لا سيما تنمية المناطق الساحلية و الاستيطان البشري المكثف و خاصة في السنوات الأخيرة.[1]

فالأنشطة البحرية تضيف إضافة طفيفة للتلوث البحري، و تطلق الأنشطة الأرضية ملوثات إلى البحر بطريقة مباشرة من خلال مخارج التصريف و الأنهار، و بطريقة غير مباشرة من خلال الأمطار عن طريق الجو، أضف إلى ذلك أكبر جزء من النفايات الخطرة ترمى في المحيطات هناك النفط و الغازات السامة من جراء المنشآت التي تستخرج بالإضافة إلى حوادث ناقلات النفط و الزيوت و غسل الخزانات التابعة للنفايات البحرية.[2]

تقوم بعض الدول بدفن النفايات الخطرة في أعماق البحار و المحيطات خاصة في المياه الإقليمية للدول النامية، فقد طرحت إحدى السفن الإيطالية 2200 طن من المواد الخطرة في مياه ليبيا الإقليمية، و كذلك أتلفت سفينة زنوبيا 300 طن من المواد الخطرة أمام الشواطئ اللبنانية، كل المصادر سالفة الذكر تلوث المياه خاصة المياه العذبة و هذا التلوث يتوسع ليشمل كل مناطق العالم وهو يمثل أخطر التحديات التي تواجه الجنس البشري و مختلف الكائنات الحية خاصة التنوع البيولوجي و الصناعي و مفرزات العولمة[3]. إضافة إلى تلوث

---

[3] المرجع نفسه، ص ص 32– 33.

[1] عامر محمود طراف، مرجع سبق ذكره ، ص 42.

[2] عامر محمود طراف، مرجع سبق ذكره، ص ص 42– 43.

[3] نور بورنان، مرجع سبق ذكره ، ص ص 35 – 36.

البحار و المحيطات و السواحل أصبح العالم اليوم يعاني من مشكلة ندرة المياه، حيث تظهر خطورتها في كون الماء عنصر ضروري لا يمكن الاستغناء عنه، فبالرغم من وجود نسبة كبيرة من المياه على كوكب الأرض إلا أن 98% من المياه الموجودة في المحيطات و البحار غير صالحة للحياة، يمكن الإستفادة من مياه المحيطات و البحار إلا بعد تحليتها و هذا يتطلب تكاليف باهظة و بكميات محدودة، إن كمية المياه العذبة الموجودة على سطح الأرض ضئيلة جدا فهي تمثل 2% فقط و الباقي يتطلب تحليتها و نظرا للتكاليف الباهظة لوسائل تحلية المياه فتعجز العديد عن امتلاكها.[4]

يمكن إرجاع أسباب ندرة المياه إلى:

- الاستهلاك الغير عقلاني للمياه.
- استنزاف المياه الجوفية.
- التغيرات المناخية.

و من بين انعكاسات شح المياه على العالم في نشوب الصراعات بين الدول حيث أصبحنا نتكلم اليوم عن صراع المياه بعدما كان الصراع متمحور أساسا على الموارد الطبيعية كالبترول. و هذا راجع إلى التوزيع الغير عادل للمياه فهناك دول تملك المياه العذبة و هناك دول تعاني من ندرة مستمرة في ظل تغير المناخ الأمر الذي أدى إلى جفاف العديد من البحيرات.[1]

المبحث الثاني: الجهود الدولية في الحفاظ على الأمن البيئي العالمي.

نتحدث في هذا المبحث عن طبيعة الحماية الدولية للبيئة و عن الطبيعة القانونية لقواعد القانون الدولي لحماية البيئة من التلوث، و ذلك وقوفا عند نشأة قواعد هذا القانون و تطوره و الذي يعد فرع جديد من فروع القانون الدولي " العام" و الذي يشتمل على قواعد قانونية دولية تكفل حماية البيئة من التلوث، و يقصد هنا بالقواعد القانونية مصادر القانون الدولي البيئي مثل: المعاهدات و الاتفاقيات الدولية و قرارات و توصيات المنظمات الدولية في صدد حماية البيئة من التلوث لهذا سيتم التطرق إلى أهم المؤتمرات الدولية التي عقدت بهذا الشأن و كذا دور كل من دول الشمال و الجنوب في المساهمة في زيادة مخاطر التلوث البيئي.

[4] المرجع نفسه، ص 36.

[1] المرجع نفسه، ص ص 36 – 37.

المطلب الأول: الاتفاقيات الدولية السابقة والحديثة للحفاظ على الأمن البيئي العالمي.

أولا: مؤتمر ستوكهولم1972:

انعقد في السويد بمدينة ستوكهولم عام 1972 تناول شؤون الأرض بحضور أكثر من 115 دولة.[2] ناقش هذا المؤتمر الأخطار المحدقة بالبيئة و تمخضت عنه عدة مبادئ و اعلانات و قرارات.[3] صدر عنه الإعلان الدولي الأول حول البيئة الإنسانية و من أهم المبادئ المتعلقة بالبيئة:

- للإنسان حق أساسي في الحرية و المساواة و في ظروف معيشة مرضية في ظل بيئة تتيح له نوعيتها العيش بكرامة و رفاهية، و له واجب صريح في حماية البيئة و تحسينها لصالح الأجيال الحاضرة و المستقبلية.
- يتعين الحفاظ لصالح الجيل الحاضر و الأجيال المقبلة على الموارد الطبيعية للأرض بما فيها ذلك الهواء و التربة.
- يتعين الإبقاء على قدرة الأرض على انتاج الموارد الحيوية المتجددة.
- يتحمل الإنسان مسؤولية خاصة في صون التراث المتمثل في الأحياء البرية.
- يتعين استغلال الموارد غير المتجددة، على نحو يصونها من النفاذ.
- يتعين وقف عمليات إلقاء المواد السامة أو المواد الأخرى و إطلاق الحرارة بكميات كبيرة.
- يجب على الدول أن تتخذ جميع الخطوات الممكنة لمنع تلوث البحار.
- للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية أهمية أساسية لضمان بيئة مواتية للعيش.
- استقرار الأسعار و الحصول على عائدات مناسبة مقابل السلع الأساسية و المواد الخام، أهمية أساسية بالنسبة للدول النامية.[1]

---

[2] عامر محمود طراف، مرجع سبق ذكره، ص 102.

[3] مبارك علواني، **المسؤولية الدولية عن حماية البيئة، دراسة مقارنة**، الأطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورا في العلوم و الحقوق تخصص قانون العلاقات الدولية ، (غير منشورة) ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2017/2016 ، ص 59.

[1] المرجع نفسه، ص 60.

نتائجـه: اختصر المؤتمر على نتائج خجولة بسبب الخلافات الناتجة عن الانقسام الدولي اتخذ توصيات تمثلت في تأكيده على أن الإنسانية كل لا تتجزأ، و شدد على الحماية و الحفاظ على البيئة، و دعا إلى السعي للتوصل في إيجاد سياسة عالمية للبيئة ووضع الخطوط لعمل عالمي و خلق مؤسسات تهتم بشؤون البيئة ضمن نطاق الأمم المتحدة.[2]

ثانيا: مؤتمر ريو دي جانيرو 1992:

شهد عام 1992 أول مفهوم عالمي مشترك و رسمي لمحاولة معالجة جماعية لما خربته اليد الإنسانية، حيث انعقدت بمدينة ريو دي جانيرو في البرازيل قمة جمعت 178 وفدا حكوميا رسميا و 1400 منظمة غير حكومية و ما يزيد عن 100 رئيس دولة، حول مسألة البيئة التي اطلق عليها اسم " قمة الأرض" و قد نتج عن القمة :

أ- إعلان ريو بشأن البيئة و التنمية الذي يحتوي 27 مبدأ لإدارة البيئة بشكل سليم و لإرشاد الحكومات في مساعيها لتنمية مستدامة، و قد تضمن هذا الإعلان أهم مبادئ القانون الدولي للبيئة منها دعوة الدول على سن تشريعات فعالة بشأن البيئة. " المبدأ 11" مسؤولية الدول عن التدهور العالمي للبيئة و استيعاب التكاليف البيئية " مبدأ رقم 7-16".[1]

ب-الوثيقة المسماة جدول أعمال القرن 21 التي أصبحت الوثيقة الرسمية المتعلقة بشأن التنمية المستدامة.[2]

❖ أسباب انعقاد المؤتمر:

1. حماية الغلاف الجوي و طبقة الأوزون.
2. مكافحة إزالة الغابات.
3. مكافحة التصحر و الجفاف.
4. حفظ التنوع البيولوجي.

---

[2] عامر محمود طراف، مرجع سبق ذكره ، ص 105.

[1] إلياس أبو جودة، **الأمن البشري و سيادة الدول**، (ط1؛ لبنان: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر والتوزيع،2008 م)، ص 78.

[2] المرجع نفسه، ص 79.

5. حماية المحيطات و كل أنواع البحار (المغلقة و الشبه المغلقة و المناطق الساحلية) و حماية مواردها و ترشيد استغلالها و تنميتها.
6. اعتماد سلوك الإدارة السلمية بيئيا للنفايات الصلبة و المسائل المتصلة بالمجاري.
7. الإدارة المأمونة بيئيا للنفايات الخطرة.
8. إيجاد إدارة مأمونة و سلمية بيئيا في تصريف النفايات المشعة.
9. حماية المياه العذبة و امداداتها من التلوث.
10. النهوض بالزراعة و التنمية الريفية و ضمان استمرارها.
11. نهج متكامل لتخطيط و إدارة موارد الأراضي.
12. ارتفاع عدد السكان العالمي و التزايد المخيف لشعوب العالم الثالث.[3]

نتائجـه:

اختتم بتوقيع اتفاقيتين:

أ- الاتفاقية الأولى تتعلق بإنقاذ كوكب الأرض و أنواع الحيوانات، وقعها أكثر من " 150 دولة" و من ضمن الذين امتنعوا عن التوقيع الولايات المتحدة الأمريكية.

ب-الاتفاقية الثانية وقعها معظم الدول بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية و هي تتعلق في مكافحة ارتفاع درجات الحرارة في أنحاء العالم عن طريق الحد من انبعاث الغازات المسببة لظاهرة البيوت الزجاجية.

ت- و صدر عن المؤتمر وثيقة خطة عمل من "800 صفحة" أطلق عليها تسمية جدول أعمال القرن الحادي و العشرين، حول مبادئ التنمية المتوافقة مع متطلبات البيئة القابلة للاستمرار في كل ميدان من ميادين النشاط الاقتصادي.[1]

ثالثا: مؤتمر جوهانزبورغ 2002:

[3] عامر محمود طراف، مرجع سبق ذكره، ص ص 116- 117 .

[1] المرجع نفسه، ص 117.

انعقد في مدينة جوهانزبورغ بجنوب افريقيا و ذلك لتحسين معيشة الناس و المحافظة على الموارد الطبيعية في العالم الذي يشهد نموا سكانيا و زيادة في طلب الغذاء و الماء و المأوى و الطاقة و الخدمات الصحية و الأمن الاقتصادي، و يسعى هذا المؤتمر إلى مراجعة البلدان أنماط استهلاكها انتاجها، و أن تلتزم الدول بالنمو الاقتصادي المسؤول بيئيا، و أن تعمل معا على توسيع نطاق التعاون عبر الحدود من أجل تبادل الخيرات و التكنولوجيا و الموارد.[2]

يعد الهدف الأساسي لهذه القمة هو متابعة و تقييم أعمال القمم السابقة و محاولا التكيف مع التهديدات الجديدة التي برزت إلى السطح في جدول القرن الواحد و العشرين من تهديدات متنوعة تمثلت في انتشار الفقر، تناقص الموارد الطبيعية، مشكلة الانتاج و الاستهلاك الغير عقلاني، اتساع الهوة بين العالم الشمال المتقدم وعالم الجنوب المتخلف، فقدان التنوع البيولوجي، نضوب الثروة السمكية، مشكلات التصحر حدوث الكوارث الطبيعية ناهيك عن التغيرات المناخية و تلوث الماء و الهواء و العولمة.[3]

وقد ناقشت القمة مجموعة من المسائل أهمها:

1. تأمين مياه الشرب و ايجاد النظم الملائمة لمعالجة مياه الصرف.
2. تأمين الكهرباء الطاقة.
3. الصحة مكافحة الإيدز و الأمراض الاستوائية.
4. الزراعة.
5. حماية التنوع الحيوي.[1]

نتائجـه:

تضمن الإعلان 37 مبدأ تؤكد على أركان التنمية المستدامة و هي التنمية الاجتماعية، التنمية الاقتصادية، حماية البيئة و كفالة الطفولة و التأكيد و الالتزام بإعلان ريو أجندة القرن 21.

[2] مبارك علواني، مرجع سبق ذكره، ص 91.

[3] نور بورنان، مرجع سبق ذكره، ص 56.

[1] المرجع نفسه، ص ص 56– 57.

- النقطة الأساسية في هذا المؤتمر هي " طرق مكافحة الفقر كأحد أسباب الدمار البيئي"
- و ركزت أعمال القمة على مشاكل الدول الافريقية نظرا لبروز تهديدات عديدة كالفقر و تلوث المياه و انتشار الأمراض و الأوبئة على غرار الدول الآسيوية و الأوروبية التي كانت تعاني من مشاكل هي الأخرى لكن أقل حدة.
- كرامة البشر أمر غير قابل للتجزئة.[2]

من بين الانتقادات التي وجهت لقمة جوهانزبورغ:

1. رفض الدول المتقدمة التمسك بأي جداول زمنية محددة لتنفيذ التزاماتها.
2. عدم التطرق إلى ضرورة استغلال الطاقات المتجددة مثل ما تم الاتفاق عليه في مؤتمر ريو دي جانيرو.
3. أعطت الأولوية للاهتمامات و الانشغالات المحلية للتنمية كمكافحة الفقر و هو الأمر الذي أدى إلى منح الأولوية للتنمية الاقتصادية على حساب حماية البيئة بالتأكيد على الموارد و الخدمات الأساسية.
4. إعادة النظر في قواعد التجارة الدولية و ربطها بالتنمية المستدامة، مما يفهم أن محاولة البعض ربط الاتفاقيات البيئية الدولية بالمنظمة العالمية للتجارة.
5. ميل الدول المتقدمة لإصدار قرارات دون جداول زمنية و التخلص من الوفاء بالتزاماتها التي تعهدت بها.[1]

رابعا: اتفاقية كيوتو 2005:

نصت اتفاقية كيوتو على التزامات قانونية للحد من انبعاثات أربعة من الغازات الدقيئة (ثاني أكسيد الكربون، و الميثان و أكسيد النيتروس، و سداسي فلوريد الكبريت) و مجموعة من الغازات (هيدوفلوروكردون و الهيدروكاربونات بالفلور، بيرفلوريدوكربون) التي تنتجها الدول الصناعية و نصت أيضا على التزامات عامة لجميع الأعضاء، و اعتبارا من عام 2008م، صادق عليها 183 طرف، كان قد اعتمد استخدامها في 11 ديسمبر 1997 في كيوتو في اليابان و التي دخلت حيز التنفيذ في 16 فبراير 2005، إذ أن بروتوكول كيوتو

[2] المرجع نفسه، ص 59.

[1] المرجع نفسه، ص ص 59– 60.

جاء لتكملة الاتفاقية الاطارية لتغيير المناخ الذي انبثقت من مؤتمر ريو دي جانيرو و حاولت تطوير آليات معالجة التغيرات المناخية حيث أن الاتفاقية لم تخرج كثيرا عن نطاق و المواضيع التي تم الإشارة إليها و عمدت على التوسع في أهم ما جاء في الاتفاقية الاطارية.[2]

يحتوي بروتوكول كيوتو على ديباجة و 28 مادة و ملحقين و من بين الالتزامات حدده نجد ما يأتي:

1. إلزام بروتوكول كيوتو 38 دولة صناعية بتخفيض انبعاثاتها من غازات الاحتباس الحراري بنسب متفاوتة من دولة لأخرى وفقا لمبدأ مسؤوليات مشتركة لكن متباينة.
2. ألزم بروتوكول كيوتو الدول الأطراف بتخفيضهم لنسبة 15% من غازات الاحتباس الحراري على أن تتوصل لدول الأطراف إلى تحقيق هذه النسبة خلال الفترة 2008 إلى 2012.
3. الاتفاق على اعتبار الغابات كمصارف و خزانات لغازات الدفيئة Gase Green House لأن النباتات هي المستهلك الرئيسي لهذه الغازات في عملية البناء الضوئي.
4. تم الاتفاق على اعتبار الغابات كمصارف و خزانات لغازات الاحتباس الحراري.[1]

أهم التحديات التي واجهت بروتوكول كيوتو:

1- تحفظ الولايات المتحدة الأمريكية عليه لاعتبارات عديدة يمكن ذكر أهمها:

- ✓ كونها غير منصفة للدول المتقدمة.
- ✓ ارتفاع تكاليف تنفيذ بنوده.
- ✓ عدم التأكد من جدية المخاطر التي تواجه البيئة.
- ✓ أن تتحمل المسؤولية الدولية و تتقاسم التعويض كل من أمريكا و روسيا و الصين و الاتحاد الأوربي.[2]

---

[2] المرجع نفسه، ص 61.

[1] إلياس سي ناصر، مرجع سبق ذكره، ص 81.

[2] نور بورنان، مرجع سبق ذكره، ص ص 62-63.

خامسا: مؤتمر كوبنهاغن 2009:

أدى الاحترار العالمي الذي يعرف على أنه الارتفاع الحاصل في المتوسط العالمي لدرجة الحرارة خلال القرن العشرين، إلى زيادة تركيزات غازات الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي بسبب الأنشطة البشرية، فقد ارتفعت هذه الانبعاثات ذات المنشأ البشري بنسبة 70 في المائة بين عامي 1970 و 2004، جاءت هذه القمة بعد مؤتمر بالي عام 2007 عقد في منطقة بيلانستر وسط العاصمة الدانماركية كوبنهاغن من 7 إلى 18 ديسمبر 2009، حضره ممثل 193 دولة بغية الوصول إلى اتفاق عالمي جديد لمكافحة ظاهرة التغيرات المناخية التي أصبحت تشغل بال العديد من الدول جراء تأثيراتها السلبية.[3]

يتمثل الهدف طويل الأجل من الاتفاقية و الصكوك القانونية المتصلة بها في تثبيت تركيزات غازات الاحتباس الحراري في الجو عند مستوى من شأنها يحول دون تدخل الإنسان بصورة خطيرة في النظام المناخي (المادة2)، و صون المناخ و حماية كوكب الأرض.[4]

استند المؤتمر على مبادئ تقوم على احترام و حماية البيئة ما يلي:

- ✓ التأكيد على احترام البيئة كونها أمرا حيويا بهدف استمرارية الوجود مع ضرورة التوفيق بين الموارد الطبيعية و استخدامها لتحقيق التنمية البرية المستدامة و القضاء على الفقر و تدهور الصحة.
- ✓ ضرورة التمتع بالحقوق و الحريات الأساسية لصالح الأجيال الحاضرة و المستقبلية.
- ✓ نص على مبدأ حق السيادة للشعوب معتبرا أن احتكار الموارد و الثروة هما أساس مشكلة التغيرات المناخية.[1]

توصل مؤتمر كوبنهاغن في الختام إلى ما يلي:

- اتفاق قمة كوبنهاغن لمكافحة ظاهرة الاحتباس الحراري الذي حدد سقف ارتفاع حرارة سطح الأرض إلى درجتين مئويتين مقارنة بما كانت عليه من قبل الثروة الصناعية.

---

[3] المرجع نفسه، ص 64.

[4] المرجع نفسه، ص 64.

[1] المرجع نفسه، ص ص 64- 65.

- إنشاء صندوق مالي لمساعدة الدول الفقيرة على مواجهة تداعيات الاحتباس الحراري.

تضمن الاتفاق جوانب ثلاثة و هي الكمية المستهدفة من خفض الانبعاثات حتى عام 2020 للدول المتقدمة و تحرك الدول النامية لمواكبة التغير المناخي اتساقا مع أحوال كل منها على حدة و توفير أموال على المدى القصير و المدى البعيد للدول النامية لتعديل و توفيق أوضاعها مع مشكلة التغير البيئي.[2]

سادسا: مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة(ريو+20):

عقد هذا المؤتمر في 20 إلى 22 جوان 2012 في ريو دي جانيرو و عرف باسم ريو+20 هدف انعقاده إلى اثارة موضوع حقوق الإنسان و البيئة مسائل صعبة كشفت عنها الدراسات التي أوكلتها الأمم المتحدة لفرق العمل و المقررين العاملين ضمن أجهزتها و وكالاتها منها دراسة قامت بها المفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عام 2011 و كانت بمثابة تمهيد لعقد مؤتمر عالمي تحت مضلة الأمم المتحدة في ريو دي جانيرو بالبرازيل نتج عنه إعلان ريو 20+.[3]

تم التطرق إلى ضرورة الاعتماد على الاقتصاد الأخضر في السنوات القادمة نظرا للوضع الذي آل إليه العالم من أزمات اقتصادية و اجتماعية و ندرة المياه، ما دفع مختلف دول العالم إلى انتهاج سياسة الاقتصاد الأخضر للوقوف و مجابهة هذه الظاهرة، و بالرجوع إلى مفهوم الاقتصاد الأخضر نجد أنه يقصد به نموذج جديد من نماذج التنمية الاقتصادية السريعة النمو، و الذي يقوم أساسا لمعرفة الاقتصاديات البيئية و التي تهدف إلى معالجة العلاقة المتبادلة ما بين الاقتصاديات الإنسانية و النظام البيئي الطبيعي و الأثر العكسي للنشاطات الانسانية على التغير المناخي و الاحتباس الحراري و يحتوي على الطاقة الخضراء و التي يقوم توليدها على أساس الطاقة المتجددة بدلا من الوقود الأحفوري و المحافظة على مصادر الطاقة و استخدامها كمصادر طاقة فعالة، كما أن أهميته تكمن في

[2] المرجع نفسه ، ص 65.

[3] المرجع نفسه، ص 66.

خلق ما يعرف بفرص العمل و ضمان النمو الاقتصادي المستدام و الحقيقي و منع التلوث البيئي و الاحتباس الحراري واستنزاف الموارد و التراجع البيئي.[1]

كما يؤكد أهمية الحرية و السلام و الأمن و احترام جميع حقوق الإنسان، ومن ضمنها الحق في التنمية و الحق في مستوى معيشة لائق، بما يشمل الحق في الغذاء و سيادة القانون و المساواة بين الجنسين و تمكين المرأة و الالتزام العام بإقامة مجتمعات ديمقراطية عادلة من أجل تحقيق التنمية.[2]

سابعا: مؤتمر باريس للمناخ 2015:

مؤتمر باريس للمناخ هو في الحقيقة تكملة مسار بروتوكول كيوتو و الاشراف على تنفيذ القرارات التي تم اتخاذها من أجل زيادة فعاليته، و قد عقد في مدينة لوبورجي باريس ضم أكثر من 160 دولة و 86% من البعثات العالمية كما حضره أكثر من 45000 مشارك و الذي يشمل المندوبين الذين يمثلون البلدان، و المراقبين الدوليين و أطراف المجتمع المدني إلى جانب الصحفيين.[3]

لقد ركزت هذه القمة على الخطط الوطنية المعنية بالمناخ أو ما يعرف بالمساهمات المتزعمة المحددة وطنيا IPNDCS تعني تقييد ارتفاع درجة حرارة الأرض CO2 من الدرجة المئوية أو ما يعادل 3.6 درجة مئوية لقرن 21 تقليص الكوارث المتعلقة بتغيير المناخ، و لوحظ معدل الكوارث المتعلقة بتغير المناخ حيث تم تسجيل ما معدله 535 كارثة سنويا بين عامي 2005–2014 أي بزيادة قدرها 14% عن الفترة 1995–2004 تلك القمة هي الأخرى فشلت لأنها عجزت عن تطبيق المشروع العالمي للحد من الانبعاثات الغازية الملوثة للمناخ بل إن المؤتمر بعيد جدا عن تغطية أرقام الخسائر الاقتصادية الناتجة عن الكوارث المتعلقة بالتغير المناخي التي أشار إليها تقرير مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث حيث رصد رقم 1.891 تريليون دولار مع تحفظ التقرير على الأرقام المرصودة نظرا لوجود تغيرات

---

[1] المرجع نفسه، ص 66.

[2] المرجع نفسه، ص ص 66– 67.

[3] نور الدين فلاك، مرجع سبق ذكره، ص 13.

في البيانات، كما طرحت مسألة أخرى أشد تعقيدا تتعلق بمسألة الشفافية في تقديم التقارير الوطنية عن حالة الالتزام بهذا المشروع للمنظمات الدولية.[1]

يلاحظ أن بعد توقيع أمريكا على القرارات و التوصيات التي جاء بها مؤتمر باريس لتغيير المناخ في عهد الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما إلا أن الرئيس الحالي ترامب قال إن بلاده ستنسحب من اتفاقية باريس لمكافحة التغير المناخي الذي وقع سنة 2015 مبررا حجته في قراره أن اتفاق باريس سيؤدي إلى تراجع الاقتصاد الأمريكي و سيضعف السيادة الوطنية الأمريكية و سيضع بلاده في موقف سيء دائم مقارنة بدول العالم.[2]

المطلب الثاني: أثر البيئة على الأمن الدولي و الصراع بين الشمال و الجنوب:

لقد اتضح أن القضايا البيئية و التنموية التي تواجه العالم هي أعقد بكثير مما كان يعتقد، و أن المشكلات البيئية التي كانت تبدو مشكلات يمكن التعامل معها على الصعيد الوطني تحولت فجأة إلى أزمات شائكة و تتطلب حلولا عالمية عاجلة و شاملة و كثرة المؤتمرات الدولية التي عقدت حول البيئة تبين أهمية البيئة في حفظ الأمن و السلم الدوليين: فعلى الصعيد الدولي هناك حوالي(300) اتفاقية و بروتوكول متعددة الأطراف.[3] ـ سبق لنا الحديث عنها من قبل ـ ، و على الرغم من توقيع هذه الاتفاقيات من قبل العديد من الدول، غير أنها لم تتحول بمجملها إلى قوانين وطنية فاعلة، غير أن الذي يلاحظ على هذه المؤتمرات و الاتفاقيات الدولية أنها حولت قضايا البيئة المعاصرة إلى ميدان جديد للصراع بين الشمال و الجنوب أثر بشكل سلبي على الأمن و الاستقرار الدوليين، فالجنوب يتهم الشمال أنه هو المسؤول عن التدهور البيئي العالمي و يطالبه بتحمل المسؤولية، ووضع ضوابط لاستهلاكه المفرط للطاقة و استنزاف الموارد الطبيعية، في مقابل ذلك فإن الشمال يطالب الجنوب بالحد من التكاثر السكاني الذي يزيد من الضغط على موارد الحياة.[1]

---

[1] المرجع نفسه، ص13.

[2] نور بورنان، مرجع سبق ذكره، ص 70.

[3] فايق حسن جاسم الشجيري، << البيئة و الأمن الدولي >> ، **النبأ**، العدد 72، تشرين الأول 2004، ص 07.

[1] المرجع نفسه، ص 07.

أي أن الخلاف بين الشمال و الجنوب حول مشاكل البيئة أخذ بالتركيز على استنزاف الموارد، النمو السكاني و الفقر، و الحروب حيث أضحت هذه القضايا نقاط توتر بين الشمال و الجنوب و الشمال و الشمال، أضحت تهدد الأمن و السلم الدوليين:

1) استنزاف المواد:

إن استنزاف الموارد على الصعيد العالمي يتركز على مستويين هما: الاستنزاف نتيجة الغنى و الاستنزاف نتيجة الفقر، الاستنزاف الأول هو نتيجة طبيعية لاتساع نطاق التصنيع على مستوى دول الشمال حيث تعتمد عجلة التصنيع في هذه الدول على الموارد الأولية في الدول النامية التي تصدر لهذه الدول الموارد الأولية، و الطاقة (النفط) حيث أن تزايد وتيرة التنافس بين دول الشمال دفعها إلى الاستحواذ على أكبر قدر من الموارد الأولية و عناصر الطاقة لضمان تفوقها المستقبلي، و قد سعت إلى تحقيق هذا الهدف عبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي اتجهت إلى دول الجنوب للتخلص من قيود الحماية البيئية التي تفرضها الدول الأم للإنتقال إلى دول لا تفرض أي قيود من هذا النوع على الإطلاق، خاصة بنقل الصناعات المتقادمة الملوثة للبيئة مقابل تركز الصناعات التقنية المتقدمة في دول الشمال.[2]

إن الأثر الذي تفرزه الاستثمارات الأجنبية يظهر في المستوى الثاني و هو استنزاف الموارد نتيجة الفقر فتحرير الاستثمارات يؤدي إلى توسيع الفجوة بين الدخول في داخل الدولة الفقيرة، و هذا يؤدي إلى تدهور البيئة من ناحيتين: بما قد يؤدي إليه من أضرار الفقراء إلى الإضرار بالبيئة خلال جهودهم المستميتة لكسب الرزق أو حتى لمجرد البقاء على قيد الحياة، في حين أن أصحاب الدخول العالية يتجهون لأنماط من الاستهلاك أقل حساسية لأثر هذا الاستهلاك في البيئة.[1]

إن هذا الإحساس المتولد لدى دول الجنوب في أنها كانت ضحية الشمال الصناعي الذي تبنى منهج براغماتي هدفه الأول تحقيق مصالحه بغض النظر عن الآثار التي يفرزها هذا التوجه على وضع دول الجنوب و أثره على البيئة، الأمر الذي من شأنه أن يخلق عدم استقرار بسبب تقاطع المصالح بين الشمال و الجنوب، مما ينعكس بأثر سلبي على السلم

[2] المرجع نفسه، ص 08.

[1] المرجع نفسه، ص08.

و الأمن الدوليين خاصة و أن أمن الدول أضحى يعتمد على تحقيق الرفاه الاقتصادي عبر ضمان الموارد اللازمة لتحقيق هذا الهدف، كما أن التدهور البيئي يعرض الجوانب الأساسية لأمن الدول للخطر من خلال تفويض أنظمة الدعم الطبيعية التي تتوقف عليها جميع الأنشطة البشرية، و بالتالي فإن عدم الاستقرار البيئي يعرض أمن الدول للخطر التي هي جزء من منظومة الأمن الدولي أي تعريض الأمن الدولي للخطر.[2]

2) النمو السكاني:

إن مشكلة النمو السكاني تتمثل بالضغط الذي تولد على البيئة فتؤدي إلى زيادة الطلب على الغذاء و تخلق أزمة في الطاقة و تؤدي إلى زيادة الازدحام في المدن الذي يدفع بالمدن نحو الاتساع على حساب الأراضي الزراعية، فسكان العالم في تزايد و تشير تقارير التنمية البشرية إلى أنه سيصل حوالي (07) مليار نسمة عام 2015.[3]

إن نقطة الخلاف الأساسية التي تثيرها مسألة النمو السكاني بين الشمال و الجنوب هو أن الشمال يتهم الجنوب بالنمو السكاني غير المخطط الذي ولد ضغطا كبيرا على الموارد الطبيعية في حين أن الجنوب يرى أن السبب الأساسي لهذا الضغط البيئي هو غنى الشمال الذي يستأثر بثلثي واردات العالم مقابل ثلث لعالم الجنوب الأمر الذي ولد فقرا لدى دول الجنوب دفعها إلى الضغط على الموارد البيئية و هذا يدفع باتجاه عدم الاستقرار العالمي، فالجنوب الفقير سوف يدفعه هذا الفقر إلى المطالبة بوجود معايير توزيع أكثر عدالة، و المداعبة التي يقدمها الشمال للجنوب سوف لن تكفي لتحقيق السلام و الأمن الدوليين.[4]

3)- الحروب على الموارد:

إن الخطر الأشد فتكا الذي يواجه البيئة و يؤثر في جوانب معينة من قضايا السلام و الأمن الدوليين تأثيرا مباشرا هو احتمال نشوب حروب نووية أو نزاع عسكري، و غالبا ما تصارعت الأمم لفرض أو مقاومة السيطرة على المواد الأولية، و امدادات الطاقة و الأرض و أحواض الأنهار، و غيرها من المواد البيئية الأساسية، و من المرجح أن تتفاقم هذه الحروب مع ازدياد شحة الموارد و اشتداد التنافس عليها فالحروب تقريبا لها استراتيجية أساسية واحدة

---

[2] المرجع نفسه، ص 08.

[3] المرجع نفسه، ص 08.

[4] المرجع نفسه، ص 09.

تدمير نظم دعم الحياة لهزيمة الجيوش و الشعوب الأمر الذي يفرز نوعين من التدمير يعتبر اصلاحها أشد صعوبة: الضرر الذي يلحق بالبيئة الطبيعية و الضرر الذي يلحق بالنسيج الاجتماعي للسكان المتضررين.[1]

في إطار العالم الذي نعيشه و الذي امتاز بسرعة الحركة وتواتر التغيير تعرضت البيئة الطبيعية لضغط بشري هائل أفرز عدة آثار سلبية نتيجة عن اللامبالاة و السعي إلى جعل الحياة أكثر راحة و سهولة عبر توظيف التطور التقني في مجالات الحياة كافة بشكل أضحى يهدد السلسلة الطبيعية لدورة الحياة التي نعيشها من خلال استنزافه للموارد و افرازه للغازات و الأبخرة و النفايات السامة و تركها دون معالجة إلى أن تراكمت لدرجة تنذر بالخطر، مما دفع بالأمم المتحدة و المنظمات الدولية لعقد مؤتمرات لم تحقق النتائج المتوخاة حيث تنصلت أغلب الدول عن التزاماتها و اتجه القسم الآخر مثل الولايات المتحدة إلى رفض العديد من مقررات هذه المؤتمرات التي خلقت فجوة جديدة بين الشمال و الجنوب، حيث أثقل الشمال كاهل الجنوب بالتزامات بيئية مماثلة للتي فرضت على الشمال في حين أن الجنوب لا يمتلك القدرات المادية لمجابهة التحديات التي يفرزها تلوث البيئة و لم يسهم بنفس الدرجة التي ساهم بها الشمال في تلويث البيئة التي أضحت تعاني من انحسار الموارد الطبيعية مما ولد سباقا بين دول الشمال و دول الجنوب للسيطرة على الموارد و الطاقة و أثر بشكل سلبي على السلم و الأمن الدوليين.[2]

[1] المرجع نفسه، ص 09.

[2] المرجع نفسه، ص 09-10 .

خلاصة:

عموما نخلص إلى ما تم دراسته آنفا من تدهور على المستويات البيئية كلها سواء على المستوى الجوي كالتغير المناخي و الاحتباس الحراري أو على المستوى البري كالتصحر و إزالة الغابات و ردم النفايات، تلوث الهواء، أو على المستوى البحري كندرة المياه و تلوث مياه البحار و المحيطات و الأنهار و ندرة الأسماك هذا ما أدى إلى ندرة الموارد الطبيعية بجميع أشكالها نتج عنها اخلال بالتوازن الإيكولوجي، و انتشار الأمراض، و تهديد الأمن البشري و العالمي ككل فضلا عن التدهور في مختلف المجالات سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، أما بالنسبة للجهود الدولية و الالتزامات المبذولة في سبيل الحد من مخاطر التلوث البيئي و تحمل التكاليف المترتبة عليه نجد أن الدول الكبرى أصبحت تتهرب من تحمل المسؤولية بالرغم من أن لها الحصة الأكبر في التلوث خير دليل على ذلك خروج الولايات المتحدة الأمريكية من مؤتمر باريس للمناخ و تحميلها المسؤولية للدول المتخلفة.

رغم ذلك لا ننكر إيجابيات تلك المؤتمرات التي ساهمت و لو بشكل بسيط في التخفيف من حدة بعض المشاكل البيئية على الأمن البيئي العالمي.

الفصل الثالث

:

استراتيجيات دول الشمال و دول الجنوب في مواجهة التلوث البيئي و أهم الحلول و البدائل المقترحة للحفاظ على الأمن البيئي العالمي.

المبحث الأول: استراتيجيات دول الشمال و الجنوب في مواجهة التلوث البيئي.

المبحث الثاني: أهم الحلول و البدائل للحفاظ على الأمن البيئي العالمي.

تمهيد:

إن مشاكل البيئة و تفاقمها وزيادة مخاطرها على الأمن البيئي العالمي و تفضيل الدول الكبرى لمصالحها على حساب الحفاظ على الأمن البيئي و كذا تغاضي دول الجنوب عن ما يشهده العالم من مشاكل بيئية قد تؤدي في المدى البعيد إلى التأثير على حياة الإنسان و أمنه في شتى المجالات ما يستوجب على هذه الدول (الشمال و الجنوب) وضع استراتيجيات لحماية البيئة و مواجهة مختلف مظاهر و أشكال التلوث البيئي و تقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة من أجل انشاء بيئة سليمة تحفظ الأمن الإنساني و الأمن العالمي و كذا ضرورة إيجاد بدائل و حلول للتقليل من استخدام الطاقة الأحفورية و استنزاف الموارد الطبيعية و كذا ضرورة وضع مجموعة من الالتزامات الواجب على الدول الاقتداء بها لضمان أمن بيئي عالمي للأجيال الحاضرة و الأجيال المستقبلية، وهذا ما سيتم التطرق إليه خلال هذا الفصل.

المبحث الأول: استراتيجيات دول الشمال و الجنوب في مواجهة التلوث البيئي.

يعد التلوث البيئي تحديا أمنيا جديدا في عالمنا اليوم وهو مرشح للانتشار و التعقيد أكثر، و حتى يتفادى العالم الوقوع في الأزمات وجب على الدول الاستعانة باستراتيجيات لغرض تصدي أفضل للتحديات الأمنية الحالية و المستقبلية.

لكن قبل التطرق إلى هذه الاستراتيجيات وجب علينا ذكر أهم الالتزامات الدولية لحماية البيئة الدولية و الحفاظ على الأمن البيئي العالمي.

المطلب الأول: التزامات الدول إزاء البيئة الدولية.

1-التزامات الدول بحماية البيئة:

الواقع أن جميع الانتهاكات التي ترتكبها الدول خاصة الدول الكبرى تكون لسبب واحد وواضح يتمثل في صيانة مصالحها الأساسية، إلا أن هناك بعض المصالح ينبغي وضعها في المرتبة الأعلى و هي المتعلقة بصيانة السلم و حق الشعوب في تقرير مصيرها و حماية حقوق الإنسان وصيانة البيئة التي يعيش فيها الإنسان، وهذا يحيلنا إلى أن الدول تضع من بين مصالحها الأساسية والرئيسية و المتصلة بحقوق الإنسان في المراتب الأولى قبل أي اعتبارات أخرى الالتزام بحماية البيئة.[1]

و بما أن الدولة هي صاحبة السيادة على الثروات الطبيعية تقع عليها واجبات تختلف عن الدول الأخرى مما يوجب دراسة المسألة من عدة نواحي:

أ- إلتزامات الدولة المانحة:

[1] صفية محموش، "المسؤولية الدولية عن حماية البيئة"، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في القانون العام تخصص: القانون الدولي لحقوق الإنسان، منشورة، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، ص ص 102.103.

إذ لم تعد قضية البيئة وطنية أو اقليمية، بل أصبحت مشكلة دولية، بعد أن هدد التلوث العالم و أدى إلى ارتفاع درجات الحرارة و انخفاض درجات البرودة إلى حلبات يهدد حياة الإنسان حتى في الدول الغنية.[1]

ومن هنا بادرت الدول المصنعة حفاظا على مصالحها في الأسواق و الأيدي العاملة و الثروات إلى تقديم المعونات الرسمية للحد من مشاكل البيئة، غير أن هذه المعونات التي لا تجد أيادي فنية مختصة و إدارات أمنية جديدة تذهب باتجاهات غير صحيحة لا علاقة لها بالبيئة بل بمصالح الجماعات النافذة و المستفيدة من أصحاب القرار، غير أن انتقال الأزمات البيئية خارج الحدود الدولية دفع الدول المانحة إلى زيادة نسبة المساعدات و تنظيمها عن طريق خلق أجهزة مشتركة للتخطيط و التنفيذ كما هو الحال في الشراكة الأوربية المغاربية.[2]

و مع ذلك فإن دور الدول و الجهات المانحة في إثراء الجهد الدولي الهادف إلى حماية البيئة و تحديد الهياكل المؤسسية العاملة في مجال البيئة بالدول النامية مازال مطلوبا غير أن ملاحظات عديدة ارتبطت بالمعونات الدولية أهمها:

- تعرض منافع و فاعلية هذه المعونات إلى التشكيك انطلاقا من الخسائر البيئية التي قد تترتب عن تشغيل هذه المعونات.
- استعمال هذه المعونات في أحيان كثيرة لتعزيز الصادرات أو لتحقيق أولويات و مصالح استراتيجية للدول المانحة، و ينطبق ذلك على المعونات الأمريكية.[3]

و قد لوحظ وجود تناقض بين الممارسات الفعلية و الأهداف و المبادئ المعلنة كالقضاء على الفقر و التركيز على الدول الأقل نمو، كلها شعارات لا يتم تحقيقها دائما و تشترط الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا أية علاقة أو مساعدة بالاعتراف لإسرائيل من قبل الدول العربية أو تعزيز التعاون الاقتصادي و التجاري و الأمني معها، و لذا من الضروري

[1] صفية محموش، مرجع سبق ذكره، ص 103.
[2] المرجع نفسه، ص 103.
[3] المرجع نفسه، ص 104.

القيام بالمراجعة الدورية لأثر الدولار من المعونات على حماية البيئة و دعم نشاطات التنمية المستدامة، و إن تلك المساعدات عرضة للتناقض، بحيث أن طبيعة البيئة و السياسات المتبعة هي التي تحد من القدرة على استيعاب الدول النامية للمساعدات الانمائية.[1]

كما تتدخل الدول المانحة بتحديد فعالية المعونة في عملية النمو و الحد من مشكلات البيئة و ليس الدول المتلقية، وبهذا ينحرف مسار المساعدة عن الأهداف الحقيقية فيذهب إلى تمويل أجهزة و تطويرها، فالبيئة في نزيف دائم متطور ينذر بمخاطر جسيمة و التي تتطلب تخفيف عبئ الديون و الاصلاح الاقتصادي و تطوير مؤسسات الاقراض، و إن بعض المشاريع التي يتم الاقتراض على أساسه من قبل البنك الدولي قد تؤدي إلى كوارث بيئية، فمن بين تلك المشروعات فتح الطرق و السدود و مشاريع الري التي قد تتسبب في تلويث الأنهار، و كذلك حرق الغابات و تشغيل المناجم السطحية التي ينجم عنها نزع طبقة الراسب السطحي على البيئة.[2]

ب- التزامات الدول بالحفاظ على الثروة المائية:

فإنه يجب على الدول عدم التسبب في ضرر ملموس و على أساس المساواة في السيادة عليها واجب التعاون و التبادل المنتظم للبيانات و المعلومات، كما على الدول الابلاغ عن الأخطار بالتدابير المخطط لها التي قد تحدث آثارا ضارة و حماية النظم الإيكولوجية و حفظها، و ذلك بمنع تلوثها الذي قد يسبب ضررا ملموسا لدول أخرى من دول المجرى المائي أو لبيئتها بما في ذلك الضرر بصحة البشر أو بسلامتهم أو بالموارد الحية و تخفيض الضرر و مكافحته و حماية البيئة البحرية و حفظها بما فيها مجاري الأنهار و ذلك بمنع الظروف الضارة.[3]

تعمل الدول منفردة و مجتمعة بعمل تعاوني مشترك عندما يكون مناسبا و ضروريا و ينبغي إصلاح الضرر الناجم عن إخلال دولة أخرى من دول المجرى المائي بالتزاماتها الدولية و

---

[1] صفية محموش، مرجع سبق ذكره، ص 104.

[2] المرجع نفسه، ص 105.

[3] المرجع نفسه، ص 105.

إعادة السلامة الكيميائية و الطبيعية و البيولوجية لمياه النظام الإيكولوجي لأحواض الأنهار و البحيرات العظمى، و على الدول اتخاذ التدابير اللازمة لحماية مياه الحدود من التلوث بالأحماض و النفايات و من التلوث بأي وسيلة.[1]

و اعمالا للمبدأ الأساسي تتعهد الدول باتخاذ التدابير اللازمة لضمان صيانة التربة و المياه و الهواء و الموارد النباتية و الحيوانية و الانتفاع القابل للاستمرار بها و تنميتها.[2]

إن مكافحة التلوث تتطلب اتخاذ إجراءات مشتركة على أساس تعاوني بطريقة منصفة و معقولة و اتخاذ خطوات فعالة من أجل الحصول على حماية كافية لشبكة مجرى مائي دولي.[3]

وعلى الدول التنسيق و التقريب فيها بينما لإيجاد معايير موحدة و الاتفاق عليها .

ت-واجبات الدول الالتزام بالقيود الواردة في استخدام الأسلحة النووية:

تبني حجة عدم قانونية التفجير النووي على الدمار الكبير الذي تسببه تلك الأسلحة للبشرية و البيئة، على سبيل المثال يحظر التسبب في الأعمال التي تؤدي إلى ظواهر مثل الزلازل و البراكين و تغيير التوازن بين الكائنات الحية في منطقة تغيير الظواهر الجوية و الطقس، و تغيير تيارات المحيطات، و تغيير في طبقة الأوزون أو في الغلاف الجوي و ذلك عن طريق استخدام وسائل عدائية لتغيير البيئة.[4]

فالاستخدامات العدائية التي لها آثار واسعة و طويلة المدى و شديدة التأثير و محضورة و تعرف بأنها تشمل منطقة تغطي مئات من الكيلومترات المربعة، تشير إلى بقائها لفترة أشهر أو ما يقارب من موسم و شديدة تعني أنها تتسبب في ضرر لحياة البشرية و الموارد

[1] صفية محموش، مرجع سبق ذكره، 106.

[2] المرجع نفسه، ص 106.

[3] المرجع نفسه، ص 107.

[4] المرجع نفسه، ص 111.

الطبيعية و الاقتصادية، و نستثني من الحظر الاستخدامات غير العدائية لوسائل التغيير حتى لو تتسبب في آثار تدميرية كثيرة.[1]

المطلب الثاني: استراتيجيات مواجهة التلوث البيئي:

طور برنامج الأمم المتحدة مجموعة من الاستراتيجيات لمواجهة التلوث البيئي[2] ، ودعا إلى تطوير الآليات الدولية القائمة و إنشاء أخرى جديدة من أجل بلوغ الهدف ، تمثلت هذه الاستراتيجيات في:

1- الاستراتيجية الاستباقية:

تعمل الاستراتيجية الاستباقية préemption strategy على منع بروز مسببات التهديدات و المخاطر، فالكثير من التهديدات يمكن أن تجد حلا إن تم التعامل معها بشكل استباق بواسطة مقترب جذور الأسباب، فهذا الأخير يعد محاولة للوقاية من التهديدات، ويمكن القول أن هذه الاستراتيجية ليست موجهة لمشكلة التلوث البيئي بقدر تعاملها مع الأسباب التي تسبق بروزها، فالاستراتيجية الاستباقية هنا تعمل على افراز الحركيات اللازمة للتعامل مع أسباب التلوث البيئي لمنع بروزه أصلا، وهذه الاستراتيجية مبنية على التخطيط الإستباقي أولا و بناء القدرات ثانيا.[3]

أولا: التخطيط الاستباقي: نعني به البحث عن المصادر المحتملة للتهديد و الخطر (التلوث البيئي) و التنبؤ بإمكانية حدوثها و العمل على وضع استراتيجيات شاملة لمواجهتها في حال وقوعها مع التقليل من تكاليف مواجهتها ماديا و بشريا و التخفيف من آثارها و حصرها لذلك يقتضي التخطيط الاستباقي تجاوز استراتيجيات التعامل مع حالة انعدام الأمن و بدلا من التعامل مع آثار التلوث البيئي لا بد التعامل مع أسبابه و بشكل استباقي ووقائي من

---

[1] صفية محموش، مرجع سبق ذكره، ص 111.

[2] صباح حواس، "التلوث البيئي و أثره على الأمن الإنساني"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الحقوق فرع قانون عام، تخصص: قانون البيئة، غير منشورة، جامعة الحاج لخظر باتنة، 2019-2020، ص 142.

[3] المرجع نفسه، ص ص 142،143.

خلال تطوير مقترب مرن و عملي يدمج مشكلة التلوث البيئي في إطار برنامج اقتصادي، اجتماعي و بيئي يقوم على:

- أنظمة الإنذار و الرصد المبكر لمنع وقوع حالات ضعف و انعدام الأمن الإنساني.
- وضع السياسات و التدابير للتخفيف من الكوارث و التكيف معها.[1]

ثانيا: بناء القدرات: و هو الاجراءات اللازمة لتعزيز قدرة الأفراد و المؤسسات و الأنظمة على اتخاذ و تنفيذ القرارات و القيام بالوظائف و المهام بالطريقة التي تضمن الفعالي و الكفاءة و الاستمرارية.[2]

يمكن أن يتم بناء القدرات على المستويات المحلية و الوطنية و حتى العالمية و كمثال ذلك يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتقديم المساعدة التقنية و توفير مجال بناء القدرات في بنغلاديش ميانمار، و باكستان ودول المحيط الهادي باستخدام أساليب التقييم البيئي المتكامل لاستعراض الأوضاع و الاتجاهات البيئية و انعكاساتها على أمن الإنسان و رفاهيته و على التنمية الاقتصادية بهدف دعم عمليات اتخاذ قرارات صائبة على الصعيد الوطني.[3]

2-الاستراتيجيات الوقائية:

دور الاستراتيجية الوقائية prévention strategy يكمن في احداث عازل بين التلوث البيئي و المعرضين لآثاره من خلال تدخلات محددة الأهداف تستند إلى تقييمات للمخاطر و إلى الأدلة العلمية المتعلقة بتأثيرات التلوث وتسعى هذه الإستراتيجية إلى:

- ✓ الوقاية عن طريق معالجة الأسباب الأولى للتلوث البيئي من خلال التصدي لمجالات التلوث الرئيسية (الهواء، الماء، التربة).

---

[1] صباح حواس، مرجع سبق ذكره، 143.

[2] المرجع نفسه، ص 145.

[3] المرجع نفسه، ص ص 145، 146.

- ✓ الوقاية عن طريق تقليل احتمالات التلوث البيئي من خلال التصدي للملوثات الشديدة الخطورة.

3- الاستراتيجية الحمائية: هي استراتيجية تضعها الدول و المنظمات الدولية و القطاع الخاص عن طريق بذل الجهود لوضع معايير و إنشاء عمليات و مؤسسات على الصعيدين الوطني و الدولي و دورها التصدي لأوجه انعدام الأمن بطرق ممنهجة و شاملة.[1]

تتعامل الاستراتيجية الحمائية protection strategy مع الآثار التي خلفها التلوث البيئي لذلك نجد دور الاستراتيجية الحمائية يكمن في افراز مجموعة الحركيات التي تعمل على القضاء على مشكلة التلوث البيئي أو على الأقل التخفيف من آثاره و من مظاهر هذه الاستراتيجية إجراءات التحويل الاقتصاد من خلال:

أولا/ ادماج المعادلة الدائرية في عمليات الانتاج، يجب أن تكون سلسلة الانتاج دائرية و تحترم المعايير و تركز على الخفض و اعادة الاستخدام و اعادة التدوير و أينما ننتج النفايات يجب اعتبارها موردا و استثمارا و فرصة للعمالة، هذا الأمر يتطلب تطبيق دورة حياة المنتج لكفالة استخدام الموارد الطبيعية بكفاءة بطرق تمنع التلوث و تعزز الأمن و في هذ الخصوص يتوقع أن تنمو سوق السلع و الخدمات البيئية بما يشمل مكافحة التلوث لتتجاوز 2.2 ترليون دولار أمريكي بحلول عام 2020، و فتح أسواق لهذه السلع و الخدمات سيفتح بدوره مجالات أما التجارة و الاستثمار الدوليين، و يحفز الإبتكار و يقلل من التكاليف و يجعل التكنولوجيا المتعلقة بمكافحة التلوث متاحة للدول النامية.[2]

ثانيا/ توجيه التمويل و الاستثمارات إلى أنشطة اقتصادية أقل تلويثا:

- ✓ الاستيعاب الداخلي لتكاليف التلوث في القرارات المالية.
- ✓ الافصاح عن تكاليف التلوث و مخاطره.

[1] صباح حواس، مرجع سبق ذكره، ص 150.

[2] المرجع نفسه، ص 151.

- ✓ إعادة توجيه التمويل بعيدا عن الشركات و الأنشطة الملوثة و نحو التكنولوجيا الأكثر نظافة.[1]
- ✓ العمل مع البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف لضمان الامتثال لمعاييرها الخاصة بإدارة التلوث و مكافحته.
- ✓ منع المخاطر و الحد منها و إدارتها من خلال تسعير التأمين و القيام ببحوث تعنى بتحليل المخاطر و منع الخسائر.[2]

4- الاستراتيجية الترقوية: تمثلت في:

أ- تشجيع التكنولوجيا الخضراء: تثير التكنولوجيا الخضراء تحديات كثيرة بخصوص نشرها و تكلفتها و عدم توفر المعلومات حولها و عليه يجي وضع سياسات لدعم هذه التكنولوجيا بحيث تجعلها متاحة المستخدمين بسهولة أكثر إلى جانب توفر المعلومات عنها، التكاليف و الفوائد، و رغم أن الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف تنص على توفر الدعم للبلدان النامية في مجال التكنولوجيا إلا أنها تتطلب تحديد أفضل التقنيات المتاحة و أفضل الممارسات البيئية تحديدا منهجيا لأن هذه الأخيرة تتطور بمرور الوقت في ضل التقدم التكنولوجي و العوامل الاقتصادية و الاجتماعية و التغيرات في المعرفة العلمية.[3]

وهنا يكمن استخدام ثلاثة أنواع من التكنولوجيا للتصدي للتلوث مباشرة:

1- تكنولوجيا منع التلوث و الحد منه: هذه التكنولوجيا بالكفاءة في استخدام الطاقة و الموارد و تتسبب في درجة أقل من التلوث على امتداد دورة حياتها مقارنة بتلك التي تحل محلها، و في بعض الحالات تقضي على مصدر التلوث بأكمله، فعلى سبيل المثال أدى مشروع حديث في النيبال لاستبدال أفران الطوب التقليدية التي انهارت في زلزال 2015 م بأفران أكثر كفاءة إلى تخفيض انبعاثات المواد السامة بنسبة

[1] المرجع نفسه، ص 151.

[2] صباح حواس، مرجع سبق ذكره، ص 152.

[3] المرجع نفسه، ص 155.

60% و خفض استهلاك الفحم بنسبة تصل إلى 50% مقارنة مع الأفران التقليدية.[1]

2- تكنولوجيا إعادة التدوير: تسترجع المواد القيمة من النفايات أو المياه المستعملة لتمنع بذلك تلوث البيئة، و هنا تطرح مسألة الحاجة إلى تكافؤ الفرص للمعايير البيئية و نموذج أعمال مستدام لإعادة التدوير و الأسواق لتوسيع و زيادة استعادة الموارد، ففي غياب أسواق لإعادة التدوير سيتم تصدير النفايات إلى البلدان.

3- تكنولوجيا معالجة التلوث و مراقبته: تسنح هذه الأخيرة برصد انبعاثات الملوثات و إدارتها كما تكفل عدم اطلاق مواد سامة للتلويث، وتتيح هذه التكنولوجيا فرصا مهمة للتجارة و الاستثمار، فالابتكار في قطاع المواد الكيميائية يفتح طرق جديدة لاستخدام الموارد الموجودة بتكلفة أقل و على نحو أكثر إنتاجا، و يمكن تحقيق هذه المكاسب من خلال توفير مواد كيميائية جديدة أو من خلال ايجاد بدائل أكثر أمنا للمواد الكيميائية المركبة الخطيرة المستخدمة حاليا في الصناعة.[2]

ب-دمج السياسات لمعالجة التلوث: تعد الحكومات المحلية جهات فاعلة في ترقية الأمن الإنساني من خلال مكافحة التلوث البيئي الناتج عن النفايات، حيث أن تركيز مصادر الانبعاثات و الكثافة السكانية العالية تشير إلى أن كثير من آثار التلوث تظهر بشكل أكبر على مستوى المدن، وهناك مخاوف مشتركة بين جميع مدن العالم بغض النظر عن مستوى تطورها حيث تساهم و تتعرض لمشكلة التلوث حيث تتجاوز نسب تلوث الهواء معايير منظمة الصحة العالمية، و يعود السبب في هذا التلوث إلى وسائل النقل، الصناعة، أو حرق النفايات في الأماكن المكشوفة إلى جانب مشكل مشترك آخر وهو تلوث المياه الجوفية و التربة و مختلف أنواع النفايات.[3]

ج- تشجيع أنماط الاستهلاك و توسيع الخيارات و أساليب الحياة المسؤولة:

---

[1] المرجع نفسه، ص 155.

[2] صباح حواس، مرجع سبق ذكره، ص 156.

[3] المرجع نفسه، ص 156.

يزداد التلوث مع ارتفاع معدلات الاستهلاك و نمو السكان، و هو ما يستلزم إيجاد سبل لعيش حياة رشيدة و تلعب جميع قطاعات المجتمع دورا في ذلك، فيجب على الحكومات أن تستثمر في البنى التحتية بما في ذلك نظم النقل العام غير باهظة التكلفة و مراكز خاصة لجمع النفايات و إعادة تدويرها و فرض الرسوم البيئية على العلب و الأكياس البلاستيكية.[1]

المبحث الثاني: أهم الحلول و البدائل للحفاظ على الأمن البيئي العالمي:

إن ما شهده العالم من مظاهر متعددة للتلوث البيئي و تأثيرها على الأمن البيئي العالمي اقتضى وجوب إيجاد حلول و بدائل من الضروري الاقتداء بها من طرف كل من دول الشمال و الجنوب للحفاظ على أمنها البشري و البيئي و العالمي لذا ارتأينا بعض الحلول و البدائل لاستخدام الطاقة الأحفورية و كذا استنزاف الموارد الطبيعية الخام في شتى المجالات الاقتصادية و التي سيتم التطرق إليها في مطلبين:

المطلب الأول: أهم الحلول للحفاظ على الأمن البيئي العالمي:

هناك بعض الحلول التي يمكن للدول الكبرى و الدول النامية الالتزام بها من أجل الحفاظ على الأمن و الاستقرار البيئي في العالم و الحد من التلوث البيئي باعتباره أصبح يهدد العالم و كذا تحمل أعباء و مسؤولية ذلك من كلا الطرفين يمكن ذكر أهم الحلول التي تتمثل في:

- متابعة الضغط من قبل المجتمع المدني العالمي على منظمة الأمم المتحدة من أجل انشاء مؤسسات جنائية دولية مستقلة، أو تطوير صلاحيات محكمة العدل الدولية لمساءلة الشركات غير القومية التي تقوم بجرائم ضد سلامة البيئة و المناخ و الطبيعة و الإنسان.[2]

[1] صباح حواس، مرجع سبق ذكره، ص 156.

[2] إلياس أبو جودة، مرجع سبق ذكره، ص 200.

إنشاء منظمة دولية للبيئة و التنمية على غرار هيئة الأمم المتحدة بجميع الدول على مستوى وزارة البيئة، و إن وظائف هذه المنظمة تتضمن فقط الاهتمام بشؤون البيئة و التنمية في معالجة الأخطار التي تهدد كوكب الأرض، و تشرف على تطبيق قراراتها المتخذة، و الاستعانة عند الضرورة بمجلس الأمن الدولي و اعتبار قرارات المنظمة ملزمة لديه، للتدخل بحال عدم التزام أي دولة من دول أعضاء المنظمة أو خلافها في تطبيق القرارات دون استثناء كالتي تشكل منها خطر على الدول الأخرى، كالخطر الذي يتعدى الحدود الدولية والذي يهدد سلامة الشعوب بالأمن وإلصاق صفة الارهاب الدولي بالدولة المتسببة في تخريب النظم الطبيعية[1].

- الزام الدول تأسيس وزارة البيئة والتنمية، واعتماد أسلوب السياسية البيئوية في برامج الحكومات.
- انشاء فروع اقليمية لمنطقة البيئة والتنمية في العالم ترتبط بالمنظمة الأم، وتشجيع الهيئات والجمعيات والمجالس المحلية وكل نشاط يتعلق بالحفاظ وحماية البيئة.[2]
- احترام القانون الدولي واعتباره مكانة القانون الطبيعي في حفظ التوازن الطبيعي لحماية البيئة من أجل تجدد الموارد التلقائي، بالإضافة الى تعريفه ومهامه بتنظيم العلاقة بين الدول، وبين الدول والمسؤسسات الدولية والإقليمية والمحلية في مجالات البيئة والتنمية ، ويحدد المسؤوليات والتعويضات عن الأضرار التي تلحق بالبيئة.
- ايجاد مناطق محمية دوليا نظيفة من التلوث والحفاظ عليها.
- اعتماد علم للبيئة إلزامي في جميع فروع الجامعات والكليات.
- تأسيس مركز عالمي للأبحاث في مجالات البيئة عالميا.
- إنشاء مراكز للأرصاد البيئوية في جميع دول العالم وخاصة تلك التي تتأثر بالأوزون.[3]
- اعتماد السياسة البيئوية في السياسة العامة للدولة.

---

[1] عامر محمود طراف، مرجع سبق ذكره، ص 140.

[2] المرجع نفسه، ص ص ، 140، 141.

[3] المرجع نفسه، ص 141.

- تشجيع اللجان والهيئات والمجالس والندوات البيئوية وتقديم المساعدات لهم المادية والتقنية.[1]
- يمكن للحكومات ان تعمل على تنظيم إزالة الغابات، وزراعة المزيد من الاشجار (تتمثل الأشجار وسيلة مهمة لامتصاص ثاني أكسيد الكربون).[2]
- يمكن للبلدان الغنية ان تمول حصول البلدان النامية على الخبرات والتكنولوجيا والتدريبات اللائقة.
- يمكن للسلطات المحلية وأصحاب المنازل والأعمال مجتمعين تقديم مساهمة كبيرة عن طريق التحول من استخدام الوقود الاحفوري الى مصادر الطاقة المتجددة.
- الطيران المدني هو وسيلة النقل الأسرع نموا و الأكثر تلويثا للبيئة، لذا ثمة حاجة الى اتخاذ تدابير لخفض عدد الرحلات الجوية وتحسين كفاءة استهلاك وقود محركات الطائرات[3]
- إنشاء محرقات للنفايات تنسجم مع متطلبات البيئة.[4]
- تشجيع استعمال النفط الخالي من الرصاص للسيارات والمحركات الثابتة، واستعمال كاتم الصوت.
- تنظيم مياه الصرف المنزلي وتنظيم المجارير و معالجتها بالوسائل العلمية المختصة لمنع وصولها الى مصبات الأنهر والشواطئ من التلوث.
- ايجاد بدائل صناعية للطاقة واستعمالها بشكل مأمون ينسجم مع البيئة.
- تشجيع وتنظيم حملة تشجير.
- الاهتمام بالزراعة وثروة المياه والقضاء على واحات التصحر والجفاف، وتوسيع القطاع الزراعي المختلف، وتقديم المساعدات المادية والتكنولوجية المأمونة لتحسين الانتاج واعتماد اسلوب الاكتفاء الذاتي خاصة بعد التدني الحاصل للموارد الطبيعية التلقائي في العالم.

---

[1] المرجع نفسه، ص 145.

[2] بول وينكنسون، مرجع سبق ذكره، ص 107.

[3] المرجع نفسه، ص 108.

[4] عامر محمود طراف، مرجع سبق ذكره، ص 144.

- القضاء على الفقر وايجاد فرص للعمل للعاطلين عنه، وتحسين الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين، وتشجيع المشاريع السكنية وتنظيم البناء ضمن سياسة بيئوية سلمية.[1]
- وجوب تنفيذ الالتزامات الدولية وكذا التمويل.[2]
- العمل على ايجاد تقنيات صديقة للبيئة والتركيز على الطاقات المتجددة والنظيفة وادراجها ضمن آليات الدول لتنفيذ سياستها. تسمح هذه التقنيات التقليل من حجم الانبعاثات الغازية في الغلاف الجوي.[3]
- العمل على توسيع النقاشات المتعلقة بالحكومة البيئية العالمية لتشمل ليس فقط القضايا البيئية بل ايضا قضايا التنمية، حيث يحفز الربط بين البيئة والتنمية الدول النامية لتشارك بفعالية في النقاشات المتعلقة بإصلاحات الهندسة المؤسساتية البيئية مما يعزز الاتفاق بين الشمال والجنوب.[4]
- العمل على فرض اجراءات للحد من سلوكيات الدول الصناعية التي تعمل على نقل الصناعات الملونة للدول النامية.[5]

المطلب الثاني: <u>الاقتصاد الاخضر كاهم بديل للحفاظ على الامن البيئي العالمي</u>.

من بين جميع الحلول والاقتراحات المذكورة سابقا يعد الاقتصاد الاخضر احسن بديل يمكن للدول الصناعية والدول النامية الاتجاه نحوه باعتباره حل امثل للتقليل من مخاطر التلوث البيئي.

1- مفهوم الاقتصاد الأخضر: يمكن فهم معنى الاقتصاد الأخضر عن طريق:

- ان مفهوم الاقتصاد الاخضر لا يحل او يعوض مصطلح ومفهوم التنمية المستدامة بل يزيد من القناعة بأن تحقيق التنمية المستدامة لن يتحقق الا باعتماد وتطبيق فكرة

[1] عامر محمود طراف، مرجع سبق ذكره، ص 145.
[2] نوربورغان، مرجع سبق ذكره، ص 92.
[3] المرجع نفسه، ص 96.
[4] المرجع نفسه، ص 97.
[5] المرجع نفسه، ص 98.

الاقتصاد الاخضر في ظل الدمار الذي لحق بالبيئة نتيجة عقود التنمية السابقة المبنية على اهمال البيئة.[1]

- الاقتصاد الاخضر يهدف الى تعزيز الترابط بين الاقتصاد من جهة، والبيئة والتنمية المستدامة من جهة أخرى، وذلك باعتماد سياسات اقتصادية فاعلة للحفاظ على البيئة والحد من تدهورها نتيجة التغيرات المناخية التي باتت تهدد الصحة والحياة بصورة عامة، والسعي للحد من آثار الفقر بتوفير فرص العمل اللائق وتحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة واستخدام مصادر الطاقة البديلة.[2]

لا يوجد حاليا تعريف موحد ومتفق عليه دوليا لمصطلح الاقتصاد الاخضر، غير أن برنامج الامم المتحدة للبيئة إستحدث تعريفا علميا له بأنه إقتصاد يساهم في تحسين الرفاه والانصاف للإنسان، مع العناية في الوقت نفسه بالحد وعلى نحو ملحوظ من المخاطر البيئية وحالات الشح الإيكولوجية.[3]

التعريف البسيط للاقتصاد الأخضر هو اعتبار الاقتصاد الذي يوجد به نسبة صغيرة من الكربون ويتم فيه استخدام الموارد بكفاءة، كما أن النمو في الدخل والتوظيف يأتي عن طريق الاستثمارات العامة والخاصة، التي تقلل انبعاثات الكربون والتلوث وتدعم كفاءة استخدام الموارد والطاقة، وتمنع خسارة التنوع البيولوجي، وهذا لا يتحقق إلا من خلال اصلاح السياسات والتشريعات المنظمة لذلك.[4]

- كما أثبتت العديد من الدراسات والتقارير الفوائد التي يمكن أن تجلبها تبني الاقتصاد الأخضر، آخرها تقرير الامم المتحدة للبيئة الذي أصدر (2011)، حيث ركز على حتمية الفوائد البيئية والاقتصادية والاجتماعية لهذا الاقتصاد، ويمكن تلخيص أهمها فما يلي:

---

[1] وهيبة قحام،" **الاقتصاد الأخضر لمواجهة التحديات البيئية و خلق فرص عمل مشاريع الاقتصاد الأخضر في الجزائر**"، مجلة البحوث الاقتصادية و المالية، أم البواقي، العدد السادس، ديسمبر 2016، ص 439.

[2] المرجع نفسه، ص 439.

[3] المرجع نفسه، ص 440.

[4] المرجع نفسه، ص 440.

- مواجهة التحديات البيئية: حيث ترتكز آليات التحول إلى إقتصاد أخضر بشكل خاص على خفض إنبعاثات الكربون الناتجة عن انتاج واستهلاك الطاقة، حيث يشكل رفع كفاءة استخدام الطاقة وتوسيع نطاق استخدام الطاقة المتجددة ركيزة أساسية لمسار التحول إلى إقتصاد أخضر.[1]
- تحفيز النمو الاقتصادي: يهدف الإقتصاد الأخضر إلى بناء نموذج جديد للتنمية الاقتصادية، يرتكز بالأساس على الاستثمارات الخضراء وادارة النفايات وغيرها.
- القضاء على الفقر وخلق فرص العمل: الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر يوفر فرص عمالة أكثر، ويحقق دخل أكبر، كما يساعد الاقتصاد الأخضر على التخفيف من حدة الفقر خاصة في المناطق الريفية من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية وحسن استثمارها.[2]

2- **الاقتصاد الاخضر وتغير المناخ:** حسب الوكالة الدولية للطاقة، فإن الانماط الحالية لاستهلاك الطاقة ستزيد من انبعاثات ثاني اكسيد الكربون بنسبة 130 في المائة بحلول 2050، مما يؤدي إلى إحتمال حدوث تغير لا يمكن إصلاحه في البيئة الطبيعية، وخسائر اقتصادية قد تصل ما بين خمسة وعشرة في المائة من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي سنويا، الاستثمار في الاقتصاد الذي يتميز بقلة الكربون ونجاعة الموارد هو وسيلة فعالة لمواجهة هذا التحدي، إن التحول نحو الاقتصاد الأخضر يرافقه أن نصف الإستثمارات توجه لتغطية نفقات تغيير التكنولوجيات التقليدية بتقنيات سليمة بيئيا، والاستثمار في التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من وطأته على أساس النظم الايكولوجية يشكل حلا اقتصاديا أخضر اضافي حيث ستؤثر الانبعاثات في زيادة الاستثمارات للحد من الانبعاثات الناجمة عن إزالة الإحراج وتدني الغابات، والادارة السليمة المستدامة للغابات وتعزيز الغطاء الغابي.[1]

3- **الاقتصاد الاخضر والاستهلاك والانتاج المستدام:** ممارسات الانتاج والاستهلاك المستدام تعتبر من أهم تحديات الاقتصاد الأخضر فالإنتاج المستدام يحد من استخدام

---

[1] وهيبة قحام، مرجع سبق ذكره، 440.

[2] المرجع نفسه، ص 440.

[1] المرجع نفسه، ص 442.

وبالتالي نفاذ الموارد وفرز قدرا أقل من التلوث، فتشجيع الطلب على منتجات تتسم بمزيد من الاستدامة، يستطيع أن يوجد أسواق جديدة للأعمال التجارية ذات ممارسات انتاجية مستدامة حيث تفضى إلى زيادة تدفقات الايرادات والوظائف الجديدة.[2]

4- **الاقتصاد الأخضر وإدارة المواد الكيمائية والنفايات:** إن الزيادة السريعة في استخدام المواد الكيميائية وإنتاج النفايات الصلبة والخطرة تؤدي غالبا إلى تلوث البيئة ، مخاطر صحية و انبعاثات سامة وتلف الموارد ، ظهر تحرك سريع لمعالجة مسألة إدارة الموارد الكيميائية و النفايات ، لترجيح كفة الخيارات السياسية والادارية الهادفة الى تعزيز وتنفيذ البدائل الآمنة وبالتالي تشجيع التحول نحو الاقتصاد الخضر.[3]

5- **التوجه العالمي نحو الاقتصاد الأخضر:**

أثبتت التقارير والدراسات أنه تم تخصيص نسبة 15 في المائة من ميزانية قدرها 2800 مليار دولار المخصصة لبرنامج الانتعاش الاقتصادي في العالم، لتمويل الاستثمارات الخضراء، والتي وجهت في ثلاثة نواحي:

أ- ترقية الفعالية الطاقوية بنسبة 67 في المائة استثمارات خضراء في مجال التجهيزات النقل بالسكك الحديدية، النظام الذكي لاقتصاد الطاقة، التجديد الطاقوي للبنايات دعم تطوير السيارات منخفضة الكربون.[4]

ب- تسيير المياه، معالجة النفايات وتقنيات خفض التلوث، حيث تم تخصيص 19 في المائة من الاستثمارات الخضراء في هذا المجال.

ج- تطوير الطاقات المنخفضة الكربون حيث 14 في المائة من الاستثمارات الخضراء تم تخصيصها لترقية الطاقات المتجددة وتكنولوجيات التقاط وتخزين ثاني أكسيد الكربون.[1]

6- بعض التجارب الناجحة في مجال الاستثمار الأخضر:

أ- التجارب الغربية:

---

[2] وهيبة قحام ، مرجع سبق ذكره، ص 443.

[3] المرجع نفسه، ص 444.

[4] المرجع نفسه، ص 444.

[1] المرجع نفسه، ص 444.

1- **التجربة الأمريكية:** الولايات المتحدة الامريكية تحتل الصدارة في رصيد التجارب الناجحة والمتفوقة في مجال الاستثمار في الطاقات المتجددة، خاصة في مجال الطاقة الشمسية والتي لها إمكانيات كبيرة منها خاصة في الأجزاء الجنوبية منها معظم أيام السنة، يعود الفضل في نجاحها في هذا المجال، إلى الدعم المالي الكبير من قبل وزارة الطاقة الأمريكية للبحوث في هذا المجال، ففي صحراء نيفادا تعطي الولايات المتحدة نموذج ناجحا لإنتاج الكهرباء من الشمس بقدرة 75 ميجاواط بلغت التكلفة الاجمالية لهذا النموذج نحو 270 مليون دولار.[2]

2- **التجربة الألمانية:** ألمانيا تملك تجارب متفوقة وناجحة جدا في إستخدام طاقة الرياح حيث تحتل حاليا مركز الصدارة عالميا بطاقة كلية تقارب 20.6 ألف ميجا واط حيث تعطي 15 في المائة من حاجتها الكهربائية من مصادر الطاقة النظيفة (الرياح، الشمس، الكتلة الحيوية)، ونقول أنها نجحت إلى حد كبير في صنع سوق رائجة لتنقية الألواح الضوئية على مستوى الإستخدامات المنزلية، على الرغم من تميز ألمانيا بكثافة السحب، وبذلك حققت هدفين بوسيلة واحدة، بصناعة الطاقات المتجددة بألمانيا بتوفير حوالي 2.5 مليون وظيفة.[3]

3- **التجربة البريطانية:** إحتلت بريطانيا المركز الثاني عالميا إلى غاية بداية القرن الحالي أين تراجعت إلى المركز السادس من حيث الترتيب العالمي للاستثمار في مجال الطاقات المتجددة، حيث اعتمدت على خطط طويلة الأجل لتفعيل التحول نحو الاستثمارات، رغم هذا لا يمكن نفي أن أهم التجارب في هذا المجال كانت ولا تزال في بريطانيا، هناك ما يقارب 140 ألف شخص يعملون في صناعة الطاقات المتجددة، وفيما يخص انتاج الكهرباء بواسطة التوربينات الهوائية، ويبلغ العدد الاجمالي لحقول المرواح الهوائية نحو 174 حقل، أين يقدر إجمالي الطاقة الكهربائية المنتجة لهذه التقنية ما يغطي حاجة نحو مليوني منزل.[1]

---

[2] وهيبة قحام، مرجع سبق ذكره، ص 445.

[3] المرجع نفسه، ص 445.

[1] المرجع نفسه، ص 446.

ب-التجارب العربية:

1- **الامارات العربية المتحدة:** في الامارات العربية المتحدة تم إنشاء مدينة نموذجية " مستدامة " منخفضة الاستهلاك في المياه والطاقة، هذه المدينة متوفرة على مركز إعادة تدوير المياه العادمة وتوجيهها للاستعمال الفلاحي (الري)، وتم استخدام 200 ميجاواط من الطاقة النظيفة (الطاقة الشمسة) مقابل 800 ميجاواط مقارنة بمدينة تقليدية بنفس الحجم، وباستهلاك 800 متر مكعب من مياه التحلية يوميا مقارنة بأكثر من 2000 متر مكعب يوميا بالنسبة لمدينة تقليدية بنفس الخصائص.[2]

2- **الجزائر والانجازات المحققة في مجال الاقتصاد الأخضر:** في دراسة لوزارة تهيئة الإقليم والبيئة في الجزائر، أكدت أنه يمكن خلق 1421619 فرصة عمل في قطاع الاقتصاد الأخضر بين 2011 و2025، مقارنة مع 273.000 فرصة عمل كانت موجودة في 2010 في مجالات العمل المرتبط بالبيئة، مثل اعادة تدوير النفايات والطاقة المتجددة وفي وثيقة " المخطط الوطني (الجزائري) لتهيئة الاقليمية" تشير الحكومة إلى أن التنمية المستدامة تشكل بعدا يوجه مجموعة الخطوط التوجيهية للمخطط الوطني للتهيئة الإقليمية ولابد من الاشارة هنا إلى أن الحديث عن التنمية المستدامة يعني الحديث عن الاقتصاد الأخضر.[3]

يقوم الخط التوجيهي الأول الذي وضعه القانون وهو إستدامة الموارد على ثلاث برامج عمل اقليمية تفيد الاقتصاد الأخضر، وهي : استدامة الموارد المائية، المحافظة على التربة ومكافحة التصحر، حماية النظم الايكولوجية، وقد ترجم تطبيق المخطط الوطني للتهيئة الاقليمية بعدد من الاجراءات العامة التي تندرج في إطار الاقتصاد الأخضر، ونشأة مؤسسات عامة مهمتها المساعدة على تصور سياسات للتنمية المستدامة وتطبيقها، فتأسس المصدر الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، والمركز الوطني لتنمية الموارد البيولوجية، والوكالة الوطنية للتصرف في النفايات، والمركز الوطني للتدريب البيئي، والمركز الوطني لتكنولوجيا الانتاج الأنظف، وشبكة رصد نوعية الهواء، أما في مجال المياه، فتم إنشاء وكالة

[2] وهيبة قحام، مرجع سبق ذكره، ص 449.

[3] المرجع نفسه، ص 449.

الحوض المائي، والمكتب الوطني للصرف الصحي، والمكتب الوطني للري والصرف..... الخ، وتم توفير مهن مرتبطة بالاقتصاد الأخضر لخلق فرص عمل للشباب من أمثلة انجازات ومشاريع الاقتصاد الأخضر في الجزائر (المركز الهجين، الطاقة الشمسية والغاز بحاسي الرمل، مصانع إسمنت بير صافي (مرشحات النسيج)، سد بني هارون، النقل الكبير للمياه في عين صالح، محطات لتحلية المياه، التصميم المعماري الذكي).[1]

3- **تجربة تونس:** كفاءة المياه، الطاقة المتجددة وانتاج الأنظف: عرف اقتصاد المناخ في تونس زخما عززته قرارات منذ 1995 بزيادة الإعانات، لممارسة الري الاقتصادي بنسبة تتراوح بين 30و 60 بالمائة، والهدف من البرامج هو بلوغ فعالية مائية شاملة في مجال الزراعة المروية تقارب بنسبة 85 في المائة على مستوى التوزيع وفعالية شاملة في نطاق خدمة مياه الشرب بنسبة 80 في المائة سنة 2025، استخدام الطاقة المتجددة في تونس انطلق من التسعينات، خاصة طاقة الشمس والرياح والغاز الحيوي، وانخرط صناعيون منذ ألفين في صناعة سخنات المياه والبطاريات الشمسية، وتعتزم تونس بحلول سنة 2030 أن تولد 1.67 جيقا واط بين الطاقة الشمسية.[2]

برنامج الانتاج الأنظف أطلق سنة 2010 هدف إلى خفض تكاليف الانتاج، من خلال خفض استهلاك الطاقة والمياه والسيطرة على التلوث، إعداد دليل منهجي حول تصميم وإنجاز مشاريع آلية التنمية النظيفة للتعريف بإمكانيات تونس بتسهيل الاستثمارات في مجال الاقتصاد الأخضر، كما عمل على مساعدة المؤسسات على الإمتثال للمواصفات العالمية مما يعزز فرص دخول الأسواق الخارجية.[1]

[1] وهيبة قحام، مرجع سبق ذكره، ص ص 450، 451.

[2] المرجع نفسه، ص 448.

[1] المرجع نفسه، ص 448.

خلاصة:

مما سبق ذكره يمكن القول أن الاستراتيجيات والاقتراحات والاقتصاد الأخضر تعد بمثابة الحل الأمثل التي يجب على دول الشمال والجنوب الاتجاه نحوها في الحفاظ على الإستقرار والأمن البيئي، فالتحول إلى الاقتصاد الأخضر والتقليل من استخدام الطاقة الأحفورية، يعني الاعتماد على طاقات أخرى لا تضر بالبيئة وتطوير ابتكارات بيئية بدل الاعتماد على الطرق التقليدية في مجال الاقتصاد والصناعة والرفع من تكاليف استهلاك الموارد الطبيعية بالنسبة للدول النامية والاعتماد أكثر على الطاقات المتجددة على رغم من تكاليفها الباهظة وتحمل الأعباء المشتركة بين الدول الكبرى والدول النامية.

الخاتمة

الخاتمـة:

لقد شكل موضوع الأمن البيئي إحدى أهم التحديات و التهديدات التي تواجه العالم اليوم على اختلاف و مكانة الدول الاقتصادية و السياسية و العسكرية، و لأن موضوع الانبعاثات الغازية و ما تفرزه من مواد ملوثة للبيئة و المناخ شغل بال الدول التي تعاني من آثار و نتائج تلك الانبعاثات، فبنسبة للدول الصناعية و الغنية اقتصاديا تحاول إدراج مسألة الانبعاثات الغازية في الإطار الاقتصادي و تحاول اعطاء تبريرات لأجل مواصلة مسارها التنموي التطوري دون الأخذ بعين الاعتبار الفضاء الإيكولوجي، و في الوقت نفسه تحاول التملص من المسؤولية التاريخية و البيئية حول نتائج تلك الانبعاثات على البيئة و المناخ و تحاول في كل مرة من خلال تلك المشاورات و اللقاءات و المؤتمرات الخاصة بموضوع البيئة و المناخ و أن تنادي بضرورة تقاسم الأعباء البيئية الخاصة بميزانية الكربون في العالم بالتساوي مع بقية الدول الفقيرة و المتخلفة، وهذا منافي لتلك الأخلاق الدولية المتعارف عليها و التي أقرتها معظم المواثيق الدولية و الإقليمية.

و يبقى الجدل قائما حول المساواة في تقاسم الأعباء البيئية ومن عليه أن يقلل من تلك الانبعاثات الغازية هل هم الأغنياء من الدول الصناعية المتسببين فيها تاريخيا و هل يمكنهم الحد من تلك الانبعاثات أما رغبتهم المشروعة في التطور و النمو الاقتصادي و العيش في رخاء و من جهة أخرى هل يمكن للبلدان النامية و الفقيرة أن تكتفي بالفضاء الباقي لها من فرص النمو و التطور وهي نفسها من تتقاسم الأعباء و تحد من انبعاثاتها الغازية في حالة استعمال تلك الغازات الملوثة للمناخ و للبيئة؟.

نستطيع القول في الأخير أن جميع المشاورات و اللقاءات و المؤتمرات الدولية الخاصة بالبيئة لحد الآن قد فشلت في تحقيق غايتها الإنسانية، و على رأس تلك الغايات توفير الأمن الإنساني في شقه البيئي، ولعل ظاهرة الاحتباس الحراري و انعكاساتها عل المناخ و البيئة عموما خير دليل على ذلك، و لو أن هذه القضية الحساسة و الجوهرية اعتبرت مسؤولية الجميع من دول صناعية و الدول النامية وحتى تلك المنظمات الدولية المتخصصة في هذا الشأن البيئي و المناخي، و ألا تؤثر مصالحها الاقتصادية و التنموية

على حساب الدول المختلفة و الفقيرة التي تبقى فقط تتحمل نتائج تلك الانبعاثات و آثارها المهددة للحياة البشرية جميعا.

الفهرس:

فهـرس

مقدمة:..... أ– ي
الفصل الأول: أهم الركائز التي تقوم عليها اقتصاديات الدول الكبرى و دول الجنوب..... 12
المبحث الأول: البنية الاقتصادية للدول الكبرى 13
المطلب الأول: أهم المصادر التي تركز عليها دول الشمال في اقتصادها..... 13
المطلب الثاني: استراتيجية الدول الكبرى في السيطرة على مناطق النفوذ 20
المبحث الثاني: البنية الاقتصادية لدول الجنوب..... 25
المطلب الأول: المنتجات التي تعتمد عليها الدول الضعيفة في الضغط على الدول الكبرى..... 26
المطلب الثاني: أهمية الأمن الطاقوي من وجهة نظر الدول المنتجة 34
الفصل الثاني: التلوث البيئي و أثره على الأمن البشري و العالمي 39
المبحث الأول: أسباب و مظاهر التلوث البيئي 40
المطلب الأول: أسباب التلوث البيئي 40
المطلب الثاني: أنواع التلوث البيئي..... 44
المبحث الثاني: الجهود الدولية في الحفاظ على الأمن البيئي العالمي..... 51
المطلب الأول: الاتفاقيات الدولية السابقة و الحديثة للحفاظ على الأمن البيئي العالمي 52
المطلب الثاني: أثر البيئة على الأمن الدولي والصراع بين الشمال و الجنوب 61
الفصل الثالث: استراتيجيات دول الشمال و الجنوب في مواجهة التلوث البيئي و أهم الحلول و البدائل المقترحة للحفاظ على الأمن البيئي العالمي 67
المبحث الأول: استراتيجيات دول الشمال و الجنوب في مواجهة التلوث البيئي 68
المطلب الأول: التزامات الدول إزاء البيئة الدولية 68
المطلب الثاني: استراتيجيات التلوث البيئي 72
المبحث الثاني: أهم الحلول و البدائل للحفاظ على الأمن البيئي العالمي..... 77
المطلب الأول: أهم الحلول و البدائل للحفاظ على الأمن البيئي العالمي 77
المطلب الثاني: الاقتصاد الأخضر كأهم بديل للحفاظ على الأمن البيئي العالمي..... 80
الخاتمة:..... ك – ل

المصادر

و

المراجع

أولا : باللغة العربية :

أ/الكتب :

1. أبو جودة إلياس ، **الأمن البشري و سيادة الدول** ، (ط1؛ لبنان: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع)،2008.
2. أدمون جون ، تر : منصور القاضي ، **علاقات دولية** ، (دط ؛ بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع 1993).
3. هلال علي الدين ، **حالة الأمة العربية 2013-2014 مراجعات ما بعد التغيير**،(ط 1؛ بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية) أيار/ مايو 2014.
4. ويلكينسن بول ، تر : لبنى عماد تركي ، **العلاقات الدولية** ، (ط1 ؛ مصر : مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة) ، 2013.
5. زيان عمر محمد ، **البحث العلمي: مناهجه و تقنياته**، (ط 4؛ الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية) ، 1983.
6. طراف عامر محمود ، **إرهاب التلوث و النظام العالمي**، (ط1؛ بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر والتوزيع) 1422هـ - 2002.
7. نوفل أحمد سعيد ، **الوطن العربي والتحديات المعاصرة** ،(دط ؛ مصر: الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات) ، 2007).
8. رتلدج إيان ، **العطش إلى النفط، ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النفطي**، (دط ؛ لبنان: الدار العربية للعلوم) ، 2006.

ب/المجلات :

1. الكواز محمد سالم أحمد ، << النفط مرتكز الحروب الأمريكية الجديدة في القرن الحادي و العشرين >> ، **مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية**، العدد 2، جامعة الموصل ، 23-24 أيار 2007.
2. السعيدي أسامة مرتضي ، << الولايات المتحدة الأمريكية و مستقبل أمن الطاقة في القرن الحادي و العشرين >> ، **المجلة السياسية والدولية**، العدد 07 ، الجامعة المستنصرية ، 2007.

3. العبيدي حبيب صالح مهدي ، << مستقبل نفط الخليج العربي في لعبة الصراع و الهيمنة الدولية و فرض التكامل الخليجي >> ، **المجلة السياسية و الدولية** ، العدد 23 ، الجامعة المستنصرية ، 2013.
4. الشجيري فايق حسن جاسم ، << البيئة و الأمن الدولي >> ، **النبأ**، العدد 72، تشرين الأول 2004.
5. بحري طروب ، << المتغير البيئي والنزاعات الدولية >> ، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، العدد الثامن، جانفي 2016.
6. بيزات صونية ، << الأمن البيئي >> ، **مجلة العلوم الاجتماعية و الانسانية**، العدد 30 ، كلية الحقوق، جامعة سطيف، جوان 2014.
7. دريسي أسماء ، << مستقبل الطاقة المتجددة في إطار المخاوف البيئية العالمية و الاحتباس الحراري و التغيير المناخي>> ، **فكر و مجتمع**، العدد 25، يونيو /حزيران 2015.
8. زنودة منى ، << قضايا البيئة و الحاجة إلى التنظير الأخضر في العلاقات الدولية >> ، **مجلة المفكر**، العدد 2، جوان 2019.
9. يونس نوال محمد، **<<** الأمن الإنساني و التحديات البيئية>> ، **مجلة تكريت للعلوم الإدارية و الاقتصادية**، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة تكريت، العدد 10، 2008.
10. كاطع سليم علي، << أثر النفط في التوجه الأمريكي تجاه منطقة الخليج العربي بعد الحرب الباردة>> ، **دراسات دولية**، العدد 57، 2013/07/01.
11. كريفور خليفة ، << التهديدات البيئية و منطق الأمن البيئي الإقليمي و الدولي >> ، **علاقات دولية و دراسات أمنية**، 13 أفريل 2013.
12. لعلاوي عيسى ، << الأحكام الخاصة ببروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية تغيير المناخ >> ، **فكر و مجتمع**، العدد 30، مارس/آذار 2016.
13. مجدان محمد ، << الأمن البيئي العالمي: دراسة حول مفهومه و سبل تحقيقه >> ، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية و العلاقات الدولية**، العدد الثامن، جوان 2017.
14. منكاش زينب عبد الله ، << الأطماع الأمريكية في القارة الإفريقية >> ، **المجلة السياسية و الدولية**، العدد 35، 2017.

15. ناران سونيتا ، تر: أمال عميرات، << اللا عدل المرتكب في الجنوب >> ، **فكر ومجتمع**، العدد ثلاثون، مارس/ أذار2016.
16. قحام وهيبة ، << الاقتصاد الأخضر لمواجهة التحديات البيئية وخلق فرص عمل ـ مشاريع الاقتصاد الأخضر في الجزائر ـ >> ، **مجلة البحوث الاقتصادية والمالية** ، العدد السادس ، أم البواقي ، ديسمبر 2016.
17. قحطان حارث عبد الله، << التنافس الدولي على النفط و الغاز الطبيعي و أثره في العلاقات الدولية >> ، **مجلة تكريت للعلوم السياسية**، العدد01، كانون الأول 2014.
18. رحموني فاتح النور ، << الدبلوماسية الاقتصادية و السياسة الدولية–آلية تعاونية أم استغلالية ؟ >> ، **مجلة دراسات حول الجزائر و العالم**، العدد06، يونيو/ حزيران/2017.

ج/البحوث الجامعية :

1. بورنان نور ، **جهود الأمم المتحدة لتحقيق الأمن البيئي العالمي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، (غير منشورة) ، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة ، 2019/2018.
2. صباح حواس ، **التلوث البيئي وأثره على الأمن الإنساني** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في الحقوق فرع القانون العام تخصص : قانون البيئة ، (غير منشورة) ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2019–2020.
3. محوش صفية ، **المسؤولية الدولية عن حماية البيئة** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في القانون العام تخصص : القانون الدولي لحقوق الإنسان ، (غير منشورة) ، جامعة أكلي محند أولحاج ، البويرة ،2014–2015.
4. مسعودي رشيد ، **الرشادة البيئية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام تخصص : حقوق وحريات أساسية ، (غير منشورة)، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة سطيف2، 2013/2012.
5. سي ناصر الياس ، **دور منظمة الأمم المتحدة في الحفاظ على النظام البيئي العالمي** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية شعبة : إدارة دولية ،(غير منشورة) ، كلية الحقوق و العلوم سياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2012–2013.

6. علواني امبارك ، **المسؤولية الدولية عن حماية البيئة– دراسة مقارنة** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم والحقوق تخصص :قانون العلاقات الدولية ، (غير منشورة) ، جامعة محمد خيضر بسكرة 2017/2016.

د/المواقع الإلكترونية :

1. سويدان محمد خطاب ، " **المنهج المقارن و البحث العلمي**"، منتديات الجامعة http://tolab-22yoo7.com/t195.topic ،تم التصفح يوم 2020/11/22 على الساعة 12.00سا.

هـ/الملتقيات :

1. فلاك نور الدين ، **اللاتكافؤ الاقتصادي الدولي و انعكاساته على تحقيق الأمن البيئي**، المؤتمر الدولي للعلوم الاقتصادية و الإدارية، تركيا ، أيام، 2-3-4 ماي 2019.
2. قسايسية الياس، **الأمن الطاقوي العربي من معضلة لا أمن الأسواق إلى التهديدات** ، ملتقى الأمن الطاقوي بين التحديات و الرهانات، جامعة 08 ماي 1945 ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قالمة ، 25-26 أكتوبر 2016.
3. ركاش جهيدة ، **أهمية الطاقة المتجددة في تحقيق الأمن الطاقوي العالمي**، ملتقى الأمن الطاقوي بين التحديات والرهانات، جامعة 08 ماي 1945، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قالمة ، 25-26 أكتوبر 2016.